

عدد خاص - أكتوبر 2025م



نشرة سلاميديا الشهرية

عدد خاص لمناصرة قضية وقف إطلاق النار بالسودان

المحتويات

03 كلمة رئيس التحرير

04 دراسة : حرب السودان المنسية

11 تقرير : سلام السودان بين الرباعية وتعنت العسكر

19 استطلاع: آراء السودانييين حول بيان الآلية
الرباعية حول السلام في السودان

24 تقرير: عندما تصبح البيئة ضحية صامتة للحروب

26 مقال: إستمرار الحرب يعمق الإنقسامات
ومطالبات بإعلاء صوت المثقفين

كلمة التحرير

تقارير حول التدهور الوجودي والمسار المدني في السودان

مجلة سلاميديا - شهر أكتوبر ٢٠٢٥م

وفي المقابل، جاءت نتائج "استطلاع حول بيان الآلية الرباعية" لتؤكد أن الشعب السوداني قد حدد مساره، حيث أظهرت النتائج أن 64.3% من المستجيبين/ات يثقون في قدرة القوى المدنية على إحلال السلام. ويجمع الرأي العام على ضرورة إنهاء دور الحركة الإسلامية وتحقيق العدالة وتفكيك التمكين، مما يعكس تفويضاً وطنياً واضحاً للقيادة المدنية.

وفي سياق التحديات الاجتماعية، أكد تقرير "إستمرار الحرب يعمق الإنقسامات ومطالبات بإعلاء صوت المثقفين" أن النزاع يرهن مستقبل الأجيال ويزيد من حدة خطاب الكراهية والعنصرية. ويشدد التقرير على ضرورة إعلاء صوت المثقفين والمفكرين كقادة للعملية الرامية للتعايش والمواطنة، مشيراً إلى أن الحل يكمن في تحقيق العدالة الشاملة: الاقتصادية، السياسية، والثقافية، لضمان فرص متكافئة وإنهاء الصراعات.

تؤكد هذه التقارير مجتمعة أن المطالبة بوقف إطلاق النار الفوري ليست مجرد دعوة إنسانية، بل هي شرط منهجي لاستئناف المسار السياسي بمصادقية. إن استمرار العمليات العسكرية والكارثة الإنسانية يضعف فرص نجاح أي هدنة أو عملية سياسية. لذلك، فإن حجم الخسائر، سواء في الأرواح أو في التراث الجيني للبلاد، يفرض على أطراف الحرب وحلفائهم الإقليميين الالتزام بوقف إطلاق النار، والمضي قدماً في إطلاق حوار وطني واسع يقوده أصحاب الفكر والرأي، لكونه المدخل الفعلي للنجاة.

يسرّ مجلة سلاميديا أن تضع بين يدي القارئ خلاصات خمسة تقارير بحثية معمقة؛ حول الوضع في السودان تتضمن تحليل موضوعي ومتفحص للتداعيات العسكرية والاجتماعية والبيئية. إن الغرض من العدد الأول لهذه المجلة الشهرية، هو تقديم قراءة تحليلية موحدة لهذه النتائج، بعيداً عن الاستقطاب، لترسيخ الحقائق التي يجب أن تشكل قاعدة لأي تحرك مستقبلي.

تؤكد التقارير أن الأزمة تجاوزت إطارها السياسي لتشكل تحدياً وجودياً للسودان دولة وشعباً؛ فقد أشار التقرير المعنون "حرب السودان المنسية" إلى أن الأوضاع الإنسانية تتفاقم بصورة تجعل من معالجتها "أقرب إلى المستحيل"، نتيجة الوفيات التي تسجل بصمت تحت وطأة الأوبئة وغياب الرعاية الصحية في ظل ما وصفه التقرير بـ الصمت والتجاهل الموجه للمجتمع الدولي. هذه الحقيقة تستدعي الإشارة إلى أن التعقيدات الأمنية التي يمارسها طرفا الحرب هي ما يعرقل وصول المساعدات الإنسانية، وهو ما يتطلب ضغوطاً فعلية على حلفائهما الإقليميين.

وفي سياق متصل، كشف تقرير "عندما تصبح البيئة ضحية صامتة للحروب" عن أن الأضرار البيئية بلغت مستوى لا يمكن تداركه بسهولة، مشكلاً عاصفة مثالية من التدهور. وقد أبرز التقرير المأساة المتمثلة في تدمير الحديقة النباتية بالخرطوم، التي تعتبر بنكاً جينياً فريداً من نوعه، أن خسارته هي ضياع لا يعوض لموارد وراثية حيوية. لذلك، فإن مسألة إعادة إحياء الحديقة أصبحت ضرورة وطنية.

وفي مقاربة الحل السياسي، حلل تقرير "سلام السودان بين الرباعية وتغنت العسكر" المسار الذي طرحته الآلية الرباعية، والذي أكد على عدم وجود حل عسكري وحدد سقفاً زمنياً لتشكيل حكومة مدنية في غضون تسعة أشهر. وقد أشار التقرير إلى أن هذا المسار يحمل هدفاً استراتيجياً لـ تحييد الإسلاميين. ومع ذلك، لفت التقرير الانتباه إلى أن هذا الجهد يواجه تحديات داخلية تشمل تغنت العسكر وخطر إعادة إنتاج شراكة كارثية بين العسكريين، بالإضافة إلى تضارب أجندات الدول الراعية.

سفيان التجماني

01 نوفمبر 2025م

حرب السودان المنسية

ان تقف اليوم أفضل من الغد



تم نشره بتاريخ 21 سبتمبر 2025

إنها حرب من نوع آخر، بلا صدى، لكنها لا تقل فتكاً. فهؤلاء الذين يموتون اليوم في صمت بسبب غياب الماء النظيف، انهيار المشافي، انتظار دواء لن يأتي، وتلوث النظام البيئي المحيط نتيجة استخدام الأسلحة الكيميائية، لا يحتاجون إلى بيانات مناصرة وتعاطف؛ بل إلى أفعال تنقذ أرواحهم. كل لحظة تأخير في التدخل هي فرصة أخرى لانتصار الموت. فهل سيتحرك الضمير الإنساني قبل أن تحول الأوبئة السودان إلى مقبرة مفتوحة لشعب بأكمله؟ هناك حاجة ماسة اليوم قبل غداً إلى وقف مستدام لإطلاق النار للحد من إراقة الدماء، وتمكين وصولاً لمساعدات إنسانية، وخلق مساحة للحوار السياسي. لقد فشلت اتفاقيات سابقة لوقف إطلاق النار، ويكمن السبب في أنها ركزت فقط على فك الارتباط العسكري دون معالجة القضايا السياسية والاجتماعية الأساسية، أو تضمين الأصوات المدنية. يعد وقف إطلاق النار الشامل الذي يشارك فيه المدنيون والفئات المهمشة ويعالج الأسباب الجذرية أمراً حيوياً للسلام الدائم في السودان، دون ذلك، فإننا سنعيد تكرار اختراع عجلة الحرب مراراً ومرة.

يركز هذا التقرير على مناقشة قضيتين أساسيتين، التطورات السياسية وفرص تحقيق السلام في السودان، الأزمة الإنسانية وفرص معالجتها.

هذا التقرير تم إعداده من تقارير سابقة وفق خطة، وبعد وضع التحديثات الضرورية بغرض جمع أدلة حول أثر الحرب الحالية في السودان على حياة المدنيين. وبالتالي، فهو تقرير مناصرة بالأساس، يستهدف تسليط دائرة ضوء واسعة على الأوضاع الإنسانية في ظل هذه الحرب وانسداد آفاق الحلول السياسية. الرسالة الأخيرة التي يريد التقرير توصيلها إلى طرفي الحرب، والمجتمع الدولي والإقليمي، أن هذه الحرب لا بد أن تقف اليوم قبل غداً، فكل لحظة زمنية تمر، تفاقم الأوضاع الإنسانية بصورة تجعل من معالجتها أقرب إلى المستحيل، وتتعدد الحلول السياسية.

إن المدنيين في السودان لا يموتون برصاص الحرب فحسب؛ بل يقتلهم الصمت والتجاهل الموجه لمأساة إنسانية لم يشهد لها العالم مثيلاً.

ففي الوقت الذي تتركز فيه أنظار العالم على ضحايا المعارك، يموت آلاف الناس في صمت مطبق تحت وطأة الأوبئة التي تصيب الأطفال، النساء والمسنين في المخيمات والقرى، دون أن تلتقطهم كاميرات العالم أو تصلهم قوافل النجاة.

تطورات الأوضاع العسكرية معسكر القوات المسلحة وحلفائها

إن المهام الدستورية للجيش، هي حماية دستور الدولة والشعب والأرض في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، وضمان احترام سيادة حكم القانون، الحكم المدني الديمقراطي وحقوق الإنسان. لكن البعض يتهم القوات المسلحة السودانية بعدم التقيد بالمهام الموكلة إليها وفق هذا المبدأ الدستوري، إذ تدخلت في الحياة السياسية عبر عدة انقلابات على الأنظمة الديمقراطية؛ علاوة على اسهامها بصورة كبيرة في عمليات تكوين الميليشيات القبلية والأيدولوجية، ما أدى إلى تحطيم المجتمعات في مناطق مختلفة من السودان (شريف حرير، تريجي تيفديت ١٩٩٤).

ومع اندلاع حرب الخامس عشر من أبريل تزايد اعتماد القوات المسلحة السودانية على استخدام واستغلال الميليشيات القبلية والأيدولوجية في حربها ضد قوات الدعم السريع، وهي علاقة خلت من البعد السياسي، بل هي أقرب إلى علاقة المرتزقة، ومثال لذلك، حركات الكفاح المسلح من دافور وقوات الأورطة الشرقية بقيادة الأمين داؤود، إضافة إلى قوات مصطفى تمبور ودرع السودان وغيرها من الميليشيات ذات التوجه الإسلامي، أبرزها كتيبة البراء بن مالك، والبنيان المرصوص.

معسكر الدعم السريع وحلفائه

تنحدر قوات الدعم السريع في الأصل من مليشيا (الجنجويد) التي كانت تقاتل حركات التمرد (الكفاح المسلح) في إقليم دارفور وجنوب كردفان/جبال النوبة؛ وقد تحولت إلى قوة نظامية تتبع للقوات المسلحة بقانون في العام 2013م. توسعت مهام قوات الدعم السريع إلى المساهمة مع القوات النظامية (الجيش والشرطة وجهاز المخابرات) في البلاد في تعزيز القبضة الأمنية لنظام الإنقاذ في المدن المختلفة، بما في ذلك العاصمة الخرطوم.

يتهم البعض القوات المسلحة السودانية بعدم الالتزام بالمهام الدستورية، حيث تدخلت في الحياة السياسية من خلال انقلابات على الأنظمة الديمقراطية، وساهمت في تكوين ميليشيات قبلية وأيدولوجية، مما أدى إلى تدمير المجتمعات في مناطق مختلفة من السودان.



التطورات السياسية/العسكرية وفرص تحقيق السلام في السودان

بعد ما يقرب من الثلاث أعوام على اندلاع حرب الخامس عشر من أبريل ٢٠٢٣، في السودان، ما زالت الأوضاع السياسية والإنسانية تنحدر بتسارع مخيف نحو هاوية الضياع وفقدان الأمل في عودة السودان كدولة موحدة إلى ساحة المجتمع الدولي. ومع تزايد وتيرة الحرب والتغيرات النوعية في أنماط العنف الناجمة من استخدام الطائرات المسيّرة، المدفعية الثقيلة والأسلحة الكيميائية، تفتح أمام مستقبل السودان سيناريوهات قاتمة للغاية، مع انحسار فرص مواجهة الأزمات الإنسانية المتفاقمة إلى أدنى حدودها، وارتفاع وتيرة خطاب الكراهية وتزايد معدلات التجيش والانخراط المجتمعي في الحرب.

في ظل هذه التعقيدات التي وصلت إليها حرب السودان، وتعدد الفاعلين العسكريين في ساحات القتال، واختلاف منطلقاتهم، هل ستكون هناك أية فرصة لاتفاق على وقف إطلاق النار؟ نطرح هذا السؤال على الطاولة واضعين في الذهن إن المدخل لوقف الحرب وتحقيق السلام يبدأ من خطوة إقرار وقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة؛ سواء إن كان ذلك بإرادة ذاتية، أم نتيجة الوصول إلى نقطة توازن الضعف، أو تدخل دولي/إقليمي.

وعليه، فإن قراءة التطورات السياسية والعسكرية وشبكة المصالح التي تغذي الحرب بين الأطراف المتحاربة وحلفائهم قد تعطينا مؤشرات تسهم بهذه الدرجة أو تلك في جهود السعي لتحقيق إطلاق النار يكون مدخلاً لوقف الحرب وإنقاذ ملايين المدنيين.

تطورات الأوضاع السياسية

على صعيد التطورات السياسية، برزت العديد من المبادرات بوساطات إقليمية ودولية هدفت إلى تحقيق وقف لإطلاق نار، والدخول في تسوية سياسية؛ غير أن جميعها لم تنجح. فمنذ اندلاع الحرب في السودان تم الإعلان عن 10 هدن إنسانية في الفترة ما بين 15 أبريل 2023 إلى أوائل يوليو 2023م، جميعها تراوحت مدتها ما بين عدة ساعات وحتى أسبوع، وقد تعرضت معظمها الى اختراقات، ولم تصمد طويلاً. وحسب مراقبين فإن أسباب فشل محاولات وقف إطلاق النار تعود إلى عدم وجود إرادة سياسية حقيقية لدى الطرفين للالتزام بالهدنة، ضعف آليات المراقبة، وتبادل الاتهامات بالانتهاكات، بالإضافة إلى تركيز المحادثات على الجانب الإنساني دون ربطها بالقضايا السياسية الأساسية.

يزداد المشهد تعقيداً بسبب دعم قوى إقليمية ودولية لأطراف الحرب. ويقول الباحث في دراسات السلام، الدكتور عاطف عجيب، إن هناك عوائق جوهرية تُقوّض أي اتفاق، تكمن في عدم التماثل في المصالح، (رفض قوات الدعم السريع لهدنة الفاشر، بينما وافقت القوات المسلحة)، ويظهر هذين الموقفين انعدام الثقة وتضارب الأولويات. ويرى عجيب أن انتهاك الهدنات السابقة (مثل هدنة جدة مايو 2023) جعل الطرفين يتعاملان بأقصى درجات التشكيك.

علاوة على ذلك أوكلت لها مهام حراسة الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية بالتنسيق ودعم من الاتحاد الأوروبي في العام 2015م، فانتشرت في الصحراء ومنطقة المثلث الرابط بين السودان وليبيا ومصر، وشاركت في حرب عاصفة الحزم ضد الحوثيين في اليمن جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة السودانية. بعد اندلاع ثورة ديسمبر 2018م ضد نظام الإنقاذ، أعلن قائد قوات الدعم السريع انحيازه للثورة التي أسقطت الرئيس السابق عمر البشير، وحاز قائدها محمد حمدان دقلو على عضوية المجلسين العسكري والسيادي. خلال فترة الأربع سنوات الانتقالية، ازداد قوام قوات الدعم السريع من 25 ألف جندي لتبلغ ما بين الـ 60 إلى 100 ألفاً من الجنود والضباط وضباط الصف حتى لحظة اندلاع الحرب في أبريل 2023م. بعد اندلاع الحرب انضمت عدة فصائل مسلحة إلى قوات الدعم السريع منذ الأشهر الأولى، أبرزها حركة (شجعان كردفان) بقيادة رحمة الله مهدي الملقب بـ (جلحة)، ومجموعة عبد الله حسين، إضافة إلى حركة تماذج التي يقودها محمد علي قرشي، كما انضمت إليها الحركة الشعبية شمال بقيادة عبد العزيز الحلو إضافة إلى حركات تحرير السودان المجلس الانتقالي بقيادة الهادي إدريس، وتجمع قوى تحرير السودان بقيادة الطاهر حجر، والتحالف السوداني بقيادة حافظ عبد النبي، وحركة العدل والمساواة بقيادة سليمان صندل، تحت مظلة تحالف (تأسيس) في فبراير ٢٠٢٥م.





الإمارات العربية المتحدة ومصر)، بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠٢٥ بيّناً مشترِكًا ينادي باستعادة السلام والأمن في السودان. تلخصت أبرز نقاط البيان في الآتي:

1. الحفاظ على سيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه أمر ضروري لتحقيق السلام والاستقرار.
2. عدم وجود حل عسكري للنزاع واستمرارية الحرب تخلق معاناة للمواطنين السودانيين وتسبب مخاطر للسلام والأمن.
3. تسهيل وصول المساعدات الإنسانية بواسطة طرفي النزاع على نحو سريع وآمن ودون عوائق إلى جميع أنحاء السودان.
4. مستقبل حكم السودان متروك للشعب السوداني ليقرره من خلال عملية انتقالية شاملة وشفافة، لا تخضع لسيطرة أي طرف من الأطراف المتحاربة.
5. هدنة إنسانية، لمدة ثلاثة أشهر مبدئيًا، لتمكين وصول المساعدات الإنسانية.
6. أن تؤدي الهدنة إلى وقف دائم لإطلاق النار،
7. من بعد ذلك إطلاق عملية انتقالية شاملة وشفافة واختتامها في غضون تسعة أشهر.
8. مستقبل السودان لا يمكن أن تُمليه الجماعات المتطرفة العنيفة، والتي هي جزء من جماعة الإخوان المسلمين أو مرتبطة بها بشكل واضح.
9. وقف الدعم العسكري الخارجي لأطراف النزاع في السودان. إن مخرجات اجتماعات وزراء خارجية دول الرباعية يمكن اعتبارها أول اختراق فعّال في ملف الحرب في السودان منذ اندلاعها. ولقد تم الاجتماع أولاً: على مستوى وزراء خارجية كافة الأطراف المؤثرة في ملف الحرب الدائرة في السودان. ثانياً: مثلت مجموعة النقاط التي تم الاتفاق عليها من جانب، حصيلة الجهود السابقة (مفاوضات جدة، منبر المنامة، اجتماعات دول جوار السودان، مبادرات الإتحاد الإفريقي والإيقاد)، ومن جانب آخر وضعت أرضية اتفاق بين جهود الدول الأربعة للتعامل مع الأزمة السودانية بعد

وذكر أن قوات الدعم السريع ترى في الهدنات فرصة لإعادة تنظيم صفوفها، بينما تستغلها القوات المسلحة لتعزيز مواقعها. مشيرًا إلى أن وجود عشرات الفصائل (حركات مسلحة إقليمية، ميليشيات قبلية، وجماعات مصالح اقتصادية) يجعل التفاوض كتلة متشابكة، وأن أي اتفاق يحتاج لإجماع، هو أمر غير واقعي في الوقت الراهن. علاوة على غياب الرغبة الحقيقية في السلام، بينما تحاول القوات المسلحة استعادة هيبتها ومناطق حيوية (مثل الفاشر).

واستبعد خبير في مراقبة وقف إطلاق النار- فضل حجب اسمه- توقف إطلاق النار في الوقت القريب، خاصة في ظل التجييش المستمر الذي تشهده البلاد هذه الأيام، وخلق ميليشيات مسلحة إضافية، وقال إن تجربة الاتفاقيات السابقة كانت مبنية على أن أطراف الحرب محدودة، أما الآن فالكم الكبير للميليشيات المسلحة يجعل أمر السيطرة عليها غاية في الصعوبة، ويحتاج إلى عمل قوي من قبل المجتمع المدني وضغط أقوى من الشعب السوداني، والمجتمع الدولي.

مع استمرار المعارك الدامية والخراب الذي طال معظم البلاد، اتجهت أطراف الحرب إلى تشكيل حكومتين متنافستين في إطار البحث عن الشريعة المفقودة منذ 25 أكتوبر 2021م، كما تقول القوى السياسية المدنية. فالقوات المسلحة وحلفائها أتت بالدكتور/ كامل ادريس، رئيساً للوزراء بعد مرور أكثر من عامين من اندلاع الحرب، لتصنع منه قناعاً مدنياً يغطي الوجه العسكري لنظام بورتسودان. في المقابل خرج إلى العلن تحالف (تأسيس) الذي يقوده محمد حمدان دقلو، قائد الدعم السريع وينوبه عبد العزيز الحلو قائد الحركة الشعبية - شمال؛ وجيء بالسيد/ محمد حسن التعايشي، رئيساً مدنياً للوزراء، تحت إمرة ذات الطابع العسكري. صدر عن الاجتماع المشترك لوزراء خارجية الدول الأربع (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة العربية السعودية،



أن كان هذا الملف عرضة للتعامل المنفرد؛ بمعنى أنه وضع كافة الجهود الدولية والإقليمية في طاولة واحدة. وبذلك يضيف ترحيب الإتحاد الإفريقي ومجموعة (أبقاد) ببيان الرباعية بعداً إقليمياً بوصفه خارطة طريق لإنهاء النزاع في السودان لتماشيه مع طرحهم السابق لإنهاء الحرب في السودان.

غير أن ردود الفعل تباينت بين طرفي النزاع في السودان، فبينما أصدرت وزارة الخارجية السودانية بياناً ذكرت فيه، إن الحكومة لن تقبل أي تدخلات لا تحترم السيادة والحق في الدفاع عن شعبها وأرضها، وترفض أي محاولة للمساواة بينها وبين (مليشيا إرهابية) في إشارة لقوات الدعم السريع، مشددة على رفض وصاية (أي جهة أو تحالف) وفقاً للبيان. وبالمقابل رجيت وزارة الخارجية في تحالف تأسيس ما ورد في الوثيقة الرباعية من دعم واضح للعملية السلمية الشاملة، وشددت على أن الحل السلمي هو السبيل الوحيد لإنهاء الصراع، معلنة عن استعدادها الكامل للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين.

هذه الردود المتباينة من طرفي النزاع في السودان تشير إلى أن الطريق نحو الحل السلمي في السودان مازال طويلاً، وأن التحديات والعقبات مازالت كبيرة، وتأكيداً لذلك فقد أعلنت الحركة الإسلامية الداعمة للقوات المسلحة رفضها لمقترحات المجموعة الرباعية بشأن إنهاء النزاع في السودان وإبعاد القوى المرتبطة بالحركة الإسلامية، كما رفضت مشاركة الإمارات في وضع حلول لأزمة البلاد.. وجاء على لسان الأمين العام للحركة الإسلامية علي كرتي، إنه يستهجن لغة بيان المجموعة الرباعية التي تنضح بالاستعلاء والتدخل السافر في شؤون السودان الداخلية ومحاولة فرض حلول خارجية. وأشار إلى أن الإمارات غير مؤهلة أخلاقياً للحديث عن الأمن والسلام في السودان، بعد تورطها في دعم الدعم السريع بالسلاح والمال والمرتقة، كما طالبها برفع يدها عن الدعم السريع والاعتذار إلى السودانيين قبل الحديث عن السلام.

تعقيدات المشهد السياسي العسكري

بالرغم مما خرجت به اجتماعات الرباعية من نقاط مهمة، ربما قد تكون حاسمة في مسار الحرب والسلام في السودان، غير أن تعقيدات المشهد تضع تحديات كبيرة، فقد دفعت تطورات الحرب في السودان إلى انضمام فصائل مسلحة مختلفة إلى طرفي الحرب للقتال في صفوفهم، وهو الأمر الذي جعلها حرباً بالرغم مما خرجت به اجتماعات الرباعية من نقاط مهمة، ربما قد تكون حاسمة في مسار الحرب والسلام في السودان، غير أن تعقيدات المشهد تضع تحديات كبيرة، فقد دفعت تطورات الحرب في السودان إلى انضمام فصائل مسلحة مختلفة إلى طرفي الحرب للقتال في صفوفهم، وهو الأمر الذي جعلها حرباً ذات أطراف عديدة يصعب معها وجود مركز قرار موحد بسبب تعدد الفصائل المسلحة واختلاف توجهاتها وأهدافها التي دفعتها للانخراط في الحرب.

يلقي الصحفي عزيز النور مزيداً من الضوء على هذه الجزئية مشيراً إلى "إن الفصائل المسلحة التي تقاتل في صف القوات المسلحة أصبح لها تأثيراً كبيراً على قرار قادة الجيش، خاصة القوة المشتركة، إضافة إلى أن هناك فصائل ليس للقوات المسلحة السيطرة عليها وهي تأتمر بأمر الإسلاميين، لذلك ليس بمقدور قادة القوات المسلحة اتخاذ قرار للاتفاق مع الدعم السريع على وقف إطلاق النار، وبعد اتفاق المنامة نموذجاً ساطعاً لهذه الوضعية المعقدة. من جانب آخر، لا يقل الوضع تعقيداً في معسكر تحالف (تأسيس) بقيادة الدعم السريع وحلفائه، فدخل الحركة الشعبية- شمال في عمليات عسكرية مشتركة مع الدعم السريع، ربما يعقد من أي مفاوضات قادمة، ولن يكون أي اتفاق لوقف إطلاق النار بين القوات المسلحة والدعم السريع مجدياً، ان لم يشمل كتلة تحالف تأسيس مقابل كتلة بورتسودان. ومن المرجح أن تتحالف أي فصائل من أي كتلة، في حال لم يشملها اتفاق وقف إطلاق النار لتخوض حرباً ضد الاتفاق وأطرافه".

لذلك، فإن هنالك اتفاق وسط معظم الخبراء والمراقبين على أن حرب السودان لم تكن، ولم تعد مجرد تنافس وصراع مصالح بين جنرالين، بل هي نتاج لعقود من التهميش، والفشل في بناء دولة مدنية ديمقراطية حقيقية، وتراكم السلاح خارج نطاق الدولة. وتحذر مجموعة الأزمات الدولية من أن الصراع يهدد بتفكك السودان وتحوله إلى دولة فاشلة، وشددت المجموعة على ضرورة إشراك القوى المدنية في أي حل سياسي مستقبلي.



وفي ذات الوقت أشار تقرير لـ وزارة الصحة الى تسجيل 24,604 إصابة بالكوليرا منها 699 وفاة؛ في حين تضاعف عدد الإصابات والوفيات إلى أربعة أضعاف في العام الحالي. وبموجب تقرير وزارة الصحة الاتحادية الصادر في الخامس من أغسطس ٢٠٢٥م، والذي أورد أن تراكمي الإصابات بلغ 96,681 إصابة، منها 2,408 وفاة مسجلة في 129 محلية بجميع الولايات خلال 30 اسبوعاً من العام الحالي. وفي ذات الوقت تشهد بعض معسكرات النزوح في عدد من مدن السودان تفشياً مريعاً لوباء الكوليرا؛ وتشير المنسقية العامة للنازحين واللاجئين إلى أن إجمالي الحالات اليومية التراكمية في معسكرات النزوح في إقليم دارفور حتى الثالث من أغسطس ٢٠٢٥م، بلغت 3,901 إصابة، منها 191 وفاة؛ وارتفعت تبعاً إلى 5,211 إصابة بينها 229 وفاة بحلول العاشر من نفس الشهر. ويقول آدم رجال، المتحدث الرسمي باسم المنسقية العامة للنازحين واللاجئين، إن الكوليرا تتفشى بسرعة بين النازحين في ظل شح مياه الشرب النقية، ونقص الاحتياجات الطبية الأساسية، ونقص الغذاء في المعسكرات.

تتجسد المأساة الإنسانية في قمتها حول مصير أولئك الناجين والهاربين من آتون المعارك والدمار، والذين يبحثون عن منافذ للهروب من جحيم الحرب، بحثاً عن حلم إيجاد ملاذات آمنة دون جدوى، فقد هربت جيوليا آدم من جحيم الرصاص حاملة طفلتها على أمل النجاة؛ لكن الموت بوباء الكوليرا كان بانتظار إحدى الطفلتين على الضفة الأخرى من رحلة الهروب إلى أحد مراكز الإيواء بمدينة بورتسودان. وأصاب نفس الوباء الرجل الستيني محجوب صالح، بعد أن نزح من الخرطوم إلى بورتسودان، حيث باغته إسهال حاد وتقيؤ في إحدى الليالي؛ فتم نقله على عجل إلى مركز عزل الكوليرا. وفي مناطق وسط السودان والعاصمة الخرطوم.

وبفصل معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP)، أن أي حل مستدام يجب أن يعالج الأسباب الجذرية للصراع في السودان، بما في ذلك التهميش الاقتصادي والسياسي، وضرورة إصلاح القطاع الأمني، وتوحيد القوات المسلحة تحت قيادة مدنية. بينما تشير تحليلات معهد تشاتام هاوس (Chatham House) إلى أن التدخلات الإقليمية، وتضارب المصالح الخارجية، يفاقمان الصراع في السودان، يجعلان من الصعب تحقيق اختراق دبلوماسي يحقق وفقاً لإطلاق النار.

إن الكوليرا تتفشى بسرعة بين النازحين في ظل شح مياه الشرب النقية، ونقص الاحتياجات الطبية الأساسية، ونقص الغذاء في المعسكرات

في العام 2023م، تم تسجيل ألف حالة إصابة بحمى الضنك بينها 11 حالة وفاة؛ تلا ذلك تباين في الإحصاءات حول تراكمي الإصابة بحمى الضنك في العام 2024م. ففي الوقت الذي أشارت فيه الأمم المتحدة الى تسجيل حوالي 4,544 إصابة و12 وفاة في عام 2024م، جاءت إفادة لجنة أطباء السودان المركزية أن إجمالي الإصابات في ذات العام بلغ 7,632 إصابة، بينها 253 وفاة؛ بينما ذكرت وزارة الصحة إن تراكمي الإصابات بلغ حوالي 2,024 إصابة تضمنت 9 وفيات.

نداءات قبل فوات الأوان

إلى أطراف الحرب

الحروب والنزاعات مهما طال أمدها، فهي تنتهي إلى طاولة المفاوضات بأي صيغة كانت. لذلك فإن وقف إطلاق النار والبدء في عمليات إحلال السلام اليوم أفضل من الغد. خطاب الكراهية وتجييش المجتمعات لا ينتج سلاماً، بل يزيد رقعة الحرب ويعمق الانقسام الاجتماعي، ويضيق من فرص الوحدة مستقبلاً.

يجب فتح كافة المعابر ورفع كافة العوائق أمام تدفق المعونات الإنسانية.

-الاعتراف بالكارثة البيئية التي سببها استخدام الأسلحة الكيميائية، وطلب المساعدة الدولية للحد من آثارها طويلة الأمد.

إلى المجتمع الدولي والإقليمي

المضي قدماً في تطوير نتائج اجتماعات وزراء خارجية دول الرباعية وخارطة الطريق إلى آليات تنفيذ لوقف إطلاق النار، وبدء عمليات السلام في السودان.

تكثيف الضغط على الحلفاء الإقليميين لطرفي النزاع للانخراط بصورة جدية وفعالة في مساعي وقف الحرب في السودان، ووقف كافة مساعداتهم لطرفي الحرب.

تكثيف الضغوط على طرفي الحرب في السودان بكافة السبل لفتح الطريق والمعابر أمام تدفق المعونات الإنسانية للمتأثرين.

إلى منظمات المجتمع المدني السودانية

توحيد وتكثيف الجهود المدنية المنادية بوقف الحرب، عبر الضغط لتحقيق وقف إطلاق نار وحماية المدنيين. تكثيف الجهود لمحاربة خطاب الكراهية وتجييش المجتمعات المحلية.

تكثيف الجهود للتوثيق والكشف عن الانتهاكات التي يقوم بها طرفي الحرب.

الاستجابة للكارثة الإنسانية التي ولدتها الحرب ضعيفة، ولا تتسق مع حجم الكارثة وتنوع أوجهها، والمتتبع لمعدلات تفاقم الكارثة الإنسانية منذ بدء النزاع في السودان، يلاحظ أنها تتزايد بشكل تراكمي مضطرد حيث غطت الكارثة كافة ولايات السودان، في مقابل انحسار الدعم



يموت الكثيرون بصمت نتيجة التلوث الكيميائي وسط إنكار القوات المسلحة لهذا الواقع. وفي دارفور، ومع إحكام الحصار المستمر على مدينة الفاشر تسبب شح مياه الشرب الناتج من الحصار، في تهديد حياة مئات الآلاف من المدنيين. وتفيد المتابعات أن سكان مدينة الفاشر طوال فترة الحصار ظلوا يعانون من نقص حاد في المياه، علاوة على الغذاء والدواء مصحوباً بوضع أمني يزداد سوءاً، الأمر الذي ضخم من معاناة المواطنين هناك.

من خلال تتبع التطورات السياسية والإنسانية نخلص إلى:

1. مع الوضع في الاعتبار كل المبادرات التي طُرحت في مسار إنهاء الحرب ومعاناة المدنيين في السودان، نلاحظ أن خارطة الطريق التي طُرحت بواسطة دول الرباعية، هي الأقوى طرحاً، من حيث الثقل والتأثير السياسي؛ إضافة إلى الترحيب الإقليمي الذي وجدته من الاتحاد الأفريقي ومنظمة إيقاد. ومع ذلك، فإن التحديات أمام خارطة الطريق التي طرحتها الرباعية مازالت كبيرة سواء إن كان ذلك على مستوى تعقيدات المشهد الداخلي، أو تضارب مصالح الحلفاء الإقليميين لطرفي الصراع.

2. الاستجابة للكارثة الإنسانية التي ولدتها الحرب ضعيفة، ولا تتسق مع حجم الكارثة وتنوع أوجهها، والمتتبع لمعدلات تفاقم الكارثة الإنسانية منذ بدء النزاع في السودان، يلاحظ أنها تتزايد بشكل تراكمي مضطرد حيث غطت الكارثة كافة ولايات السودان، في مقابل انحسار الدعم. وفي كثير من الأحيان يتم تسبب قلة ونقص القدرات في مواجهة الكارثة الإنسانية بالتعقيدات الأمنية على الأرض التي يمارسها كل طرف، ومهما يكن من أمر، فإن ذلك في حد ذاته كفيل بأن تكون هنالك ضغوط أكبر على أطراف الحرب وحلفائهم الإقليميين لوقف الحرب.

سلام السودان

بين الرباعية وتعتت العسكر

تم نشره بتاريخ 6 أكتوبر 2025



تزامن بيان الرباعية مع قرار مجلس الأمن الدولي بتمديد العقوبات المفروضة على السودان – منذ العام 2005م – بموجب القرار 1591 لمدة عام آخر، إضافة الى عقوبات الخزانة الامريكية على الدكتور/ جبريل ابراهيم، وزير المالية بمعية لواء البراء المكون من عناصر ينتمون للحركة الإسلامية.

سبق بيان الرباعية مبادرة من مجموعة المناصرة من أجل السلام في السودان (AGPS) التي تبنت إيقاف الحرب والتأسيس لمواطنة شاملة أولوية لها. وبحسب عصام الدين عباس، عضو مجموعة المناصرة، فإن الرؤية الاستراتيجية للمبادرة تقوم على توحيد جهود جميع السودانيين من أجل سلام دائم بالبلاد عبر مسار شعبي واسع للتشاور الوطني. وأوضح العضو الآخر بالمبادرة الدكتور/ عبد الله النعيم، أنها انطلقت بعد سلسلة من اللقاءات التشاورية التي انعقدت في يوليو 2025م بمشاركة مفكرين، قيادات مدنية وناشطين، بهدف تطوير بديل موثوق به وطويل الأمد يقوم على الإرادة الشعبية لمواجهة الحرب. فهل تقود هذه التحركات مجتمعة الى سلام في السودان ؟

في محاولة جديدة لوقف نزيف الحرب الدامية في السودان، قامت دول الرباعية المكونة من الولايات المتحدة الامريكية، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة ومصر، مؤخراً قامت بإصدار بياناً دعت فيه الأطراف المتحاربة إلى الالتزام بهدنة إنسانية لثلاثة أشهر؛ يعقبها وقف دائم لإطلاق النار تمهيداً للشروع في عملية سياسية شاملة، وبالتالي حكومة مدنية في غضون تسعة أشهر.

وحمل البيان لهجة أكثر وضوحاً لم تكتف بالمطالبة بإنهاء العمليات القتالية فحسب، بل أكدت عدم وجود حل عسكري للصراع، وأن الوضع الراهن في السودان يهدد السلام والأمن الدوليين. وشدد البيان أن مستقبل الحكم لا يحدده الإسلاميون الذين اتهمهم - البيان - بزعزعة الاستقرار في المنطقة؛ وإنما يقرره السودانيون من خلال عملية انتقالية لا تهيمن عليها أي جماعة مسلحة. ويعد ما ذهب إليه الرباعية خطوة تعكس مقاربة إقليمية ودولية لقطع الطريق أمام عودة التيارات الإسلامية إلى دائرة النفوذ في السودان.

المنهجية

في هذا التقرير يرصد فريق سلاميديا جهود الرباعية لحل الأزمة في البلاد، ومواقف الفاعلين السودانيين. كما يستقرأ آراء بعض الخبراء والمختصين في دراسات السلام وحل النزاعات والمحللين السياسيين، بجانب استبيان الرأي العام السوداني حول ما جاء في بيان الرباعية. وأوضح العضو الآخر بالمبادرة الدكتور/ عبد الله النعيم، أنها انطلقت بعد سلسلة من اللقاءات التشاورية التي انعقدت في يوليو 2025م بمشاركة مفكرين، قيادات مدنية وناشطين، بهدف تطوير بديل موثوق به وطويل الأمد يقوم على الإرادة الشعبية لمواجهة الحرب. فهل تقود هذه التحركات مجتمعة الى سلام في السودان ؟ في هذا التقرير يرصد فريق سلاميديا جهود الرباعية لحل الأزمة في البلاد، ومواقف الفاعلين السودانيين. كما يستقرأ آراء بعض الخبراء والمختصين في دراسات السلام وحل النزاعات والمحللين السياسيين، بجانب استبيان الرأي العام السوداني حول ما جاء في بيان الرباعية.

اعتمد التقرير على منهج مختلط بين المصادر الأولية والمفتوحة؛ وشمل ذلك المقابلات مع ستة خبراء في مجال القانون الدولي، والدبلوماسية، دراسات السلام، الجغرافيا السياسية، التحليل السياسي، إضافة الى عدد 15 استطلاعاً عبر الهاتف مع لاجئين، نازحين، قيادات مجتمع مدني، نساء وشباب، بجانب استبيان شمل 56 شخصاً.

أثار بيان الرباعية ردود فعل واسعة سواء في الأوساط السودانية، الإقليمية أو الدولية؛ فقد وجد ترحيباً بدرجات متفاوتة ما بين التأييد، الرفض أو التحفظ.

نشأة الرباعية

بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بالشراكة المدنية - العسكرية في 25 أكتوبر 2021م، تشكلت آلية من الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة (بريطانيا)، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (المجموعة الرباعية)؛ بهدف المساعدة في حل الأزمة السياسية التي دخل فيها السودان بعد الانقلاب. وبالتنسيق مع الآلية الثلاثية المكونة من بعثة الأمم المتحدة (يونيتامس UNITAMS) والاتحاد الأفريقي والهيئة الإقليمية المعنية بالتنمية (الإيغاد IGAD)؛ لعبت الاليتان دوراً في الوصول إلى الاتفاق الإطار في العام 2022م.

بعد اندلاع الحرب قادت السعودية وأمريكا مسار محادثات جدة في مايو 2023م بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، ما عزز اضطلاعهما بالملف السوداني، وبالمقابل تراجع دور بريطانيا بسبب الخلافات حول كيفية تقييم الوضع في السودان، الأمر الذي سمح بدخول مصر بناء على تأثيرها في الملف السوداني، دون إعلان انسحاب بريطانيا رسمياً.

ورغم الجهود التي بذلتها مجموعة الرباعية لنزع فتيل التوتر بين القوات المسلحة والدعم السريع لتفادي المواجهة العسكرية في السودان في ذلك الوقت، إلا أنه لم يُشهد لها أي تحرك منذ اندلاع الحرب، سوى اجتماعاً واحداً في سبتمبر 2025م، سبقتة محاولة اجتماع في واشنطن في 30 يوليو 2025م، والذي تم الغاؤه بسبب تقاطعات مواقف بعض أعضاء المجموعة.

ويقول المحلل السياسي، عثمان فضل الله، إن ما يميّز بيان المجموعة الرباعية الأخير هو إتيانه بأكبر الفاعلين المؤثرين في الحرب السودانية حول طاولة واحدة، في لحظة نادرة منذ اندلاع القتال في أبريل 2023م. بدا ذلك وكأنه يعيد الحياة لمفهوم الضغط الجماعي القادر على فرض هدنة، أو على الأقل جعل كلفة التعطيل باهظة. وبحسب فضل الله، إن ما زاد البيان قوة هو تحديد جداول زمنية واضحة لأول مرة؛ مثال: هدنة إنسانية لثلاثة أشهر، يليها وقف دائم لإطلاق النار، ثم عملية انتقالية شاملة خلال تسعة أشهر. هذه الجداول تمنح المجتمع الدولي معياراً لقياس التقدم، وتجعل الالتزامات السياسية قابلة للمساءلة.

أثار بيان الرباعية ردود فعل واسعة سواء في الأوساط السودانية، الإقليمية أو الدولية؛ فقد وجد ترحيباً بدرجات متفاوتة ما بين التأييد، الرفض أو التحفظ.

من خلال استطلاعات الرأي التي أجراها فريق سلاميديا عبر الهاتف مع 13 شخصاً بينهم ثمانية لاجئ من بلدان مختلفة، اثنين من ولايتي شرق دارفور وجنوب كردفان، إضافة إلى صحفيين اثنين ومحامي؛ تبين أن تسعة من الإفادات أجمعت على أن التحركات التي بدأتها المجموعة الرباعية ربما تفضي إلى سلام في السودان.

في ذات الحين نبه بعض المستطلعين إلى ضرورة إشراك القوى المدنية، وإبعاد الإسلاميين من المشهد؛ إضافة للإلتزام والجدية من قبل طرفي الحرب والمجموعة الرباعية، على أن يشمل ذلك ضمانات بعدم الإفلات من العقاب سواء من جانب قوات الدعم السريع أو القوات المسلحة. بينما رأى اثنان من المستطلعين أنه ليس في مقدور الرباعية تحقيق السلام في السودان، بقول أحدهم "أنها لا تجدي نفعاً بوجود الإسلاميين"

الاستطلاعات التي أجريت عبر الهاتف أجمعت على أن التحركات التي بدأتها المجموعة الرباعية ربما تفضي إلى سلام في السودان

المواقف المحلية

الدولية التي تقود جهود التسوية. وقال - في بيان "الشعب السوداني ليس قاصراً ليتم التقرير بشأن مستقبله من دول أخرى، و المساواة بين الجيش الوطني والدعم السريع وإعادة إنتاج تحالف قوى الحرية والتغيير تحت أي مسمى جديد يُعد إهانة لتضحيات أهل السودان".

وفي ذات السياق، أشار الحزب الشيوعي السوداني الى تقديره لما توصلت إليه الرباعية من قناعات وردت في بيانها. وقال إنه سيعمل بإيجابية مع كل ما ورد في البيان لجعله واقعاً ملموساً في حياة الشعب، والحفاظ على وحدة الوطن وسيادته، والسعي لإكمال وإنجاز ما لم يرد من مطالب الشعب في بيان الرباعية.

ويقول عمر قمر الدين، وزير الخارجية الأسبق - في تصريح لسلاميديا، إن التفاعل بين الدولة السودانية والرباعية يمثل أحد أهم المؤشرات على مسار الأزمة السودانية وتوجهاتها المستقبلية. ويضيف "بالنظر إلى لغة البيان، يمكن ملاحظة أنه اعتمد خطاباً يميل إلى الحياد، إذ تحدث عن طرفي النزاع دون تسمية الجيش أو قوات الدعم السريع، ما أوحى بوجود مساواة ضمنية بينهما. كما لم يشر البيان إلى الاعتراف بشرعية الحكومة القائمة في بورتسودان، ما اعتبرته الحكومة تجاوزاً سياسياً مقصوداً أو على الأقل تهميشاً لدورها الشرعي".

ويرى أنه في الوقت الذي تسعى فيه الرباعية إلى تقديم نفسها كإطار داعم لجهود إنهاء الحرب وتهيئة البيئة السياسية لمرحلة انتقالية، جاء رد وزارة الخارجية السودانية على بيان الرباعية ليعكس درجة عالية من الحذر والصرامة في التعاطي مع ما تعتبره بورتسودان مساساً بمبدأ السيادة أو محاولة لتكريس معادلة سياسية تساوي بين القوات المسلحة باعتبارها المؤسسة الوطنية الشرعية، وبين قوات الدعم السريع بوصفها جماعة مسلحة متمردة؛ مفسراً "هذا التباين بين خطاب الرباعية ورد الحكومة في بورتسودان يفتح المجال لقراءة معمقة في البنية الدبلوماسية والسياسية للأزمة".

وجاء رد قمر الدين للسؤال المركزي: هل رفضت الحكومة السودانية بيان الرباعية أم قبلته بشروط؟ قال "رغم اللغة الصارمة في بيان الخارجية، إلا أن التحليل الدقيق يكشف أن بورتسودان لم تغلق الباب كلياً أمام التعاون مع الرباعية. فالموقف يمكن وصفه بالقبول المشروط، وذلك من خلال قبول مبدأ انخراط المجتمع الدولي في دعم جهود وقف الحرب، والتحفّظ على

قابلية الحكومة (الأمل) في بورتسودان، والحركة الإسلامية بيان المجموعة الرباعية بالرفض القاطع. وقالت وزارة الخارجية إن حكومة السودان لا تقبل أي تدخلات دولية أو إقليمية لا تحترم سيادة السودان ومؤسساته الشرعية، كما أنها ترفض أي محاولة للمساواة بينها وقوات الدعم السريع.

وجاء رد فعل التيار الإسلامي العريض بقيادة علي كرتي، مستهجنًا للغة البيان التي وصفها بأنها تنضح بالاستعلاء والتدخل السافر في شؤون السودان الداخلية بفرض حلول خارجية. وقطع التيار عدم استطاعة أي جهة فرض قوات الدعم السريع كطرف في أي تسوية سياسية أو عسكرية في السودان. ووصف اتهام الحركة الإسلامية وحلفائها بتأجيج الصراع في البلاد بأنه محاولة بائسة لإضعاف وحدة أهل السودان.

ومقابل رفض الحكومة في بورتسودان، أبدى التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود)، حكومة تحالف السودان التأسيسي (تأسيس) وحركة تحرير السودان - قيادة عبد الواحد نور، كلهم أبدوا ترحيبهم ببيان الرباعية. ودعا تحالف صمود أطراف الصراع والأسرة الإقليمية والدولية إلى التنسيق المحكم لضمان تنفيذ رؤية الرباعية، بما يقود لسلام دائم وعادل في السودان.

ومن جانبها أكدت حركة تحرير السودان - قيادة عبد الواحد نور، أنه لا يوجد حلاً عسكرياً، وأن استمرار الصراع يعمق الأزمة ويحول دون الوصول إلى تسوية سياسية عادلة وشاملة؛ ودعت إلى تفعيل الضغط الإقليمي والدولي لدفع الأطراف نحو وقف إطلاق النار والانخراط في عملية حوار وطني شامل يضع أسس واضحة لمعالجة جذور المشكلة.

أما تحالف الحرية والتغيير- الكتلة الديمقراطية المتحالف مع القوات المسلحة، رحب بجهد الرباعية، مشروطاً أن نجاح الوساطة يتوقف على الإصغاء لصوت الداخل السوداني، والتعامل مع جذور الأزمة لا مظاهرها فقط. وأكد في بيان إن السودان لن يخرج من أزمتة إلا عبر سلام عادل ودولة مدنية ديمقراطية تحمي سيادته وتوحد شعبه.

ويرى التحالف أن الأزمة الإنسانية المتفاقمة تتطلب استجابة عاجلة وفعّالة، تستوجب وصول المساعدات دون قيود، وأن أي طرف يعرقل ذلك يجب أن يتحمل تبعاته. واتفقت الكتلة الديمقراطية مع بيان الرباعية، بأنه لا سبيل لإحلال سلام حقيقي ما لم يتوقف الدعم الخارجي للحرب؛ مشددة إن مستقبل السودان يتوقف على وجود جيش قومي موحد ومؤسسات أمنية مهنية محايدة. وأكدت تمسكها بانتقال مدني ديمقراطي، مع وجوب تطوير ما جرى في مؤتمرات القاهرة؛ محذرة من أي محاولات لإضفاء الشرعية على قوات الدعم السريع وداعميها.

ومن جهته، رأى الرئيس المفوض لحزب المؤتمر الوطني، أحمد هارون، أن الجهات التي أشعلت الحرب و ساهمت في اندلاعها لا تصلح للاضطلاع بمهمة إطفاء نيرانها، مشككاً في نوايا بعض الأطراف

قد تكون الهدنة هشة وقابلة للانتهاك، مما يعيق إيصال المساعدات الإنسانية. الأنسب استبدال هذا بدعوة إلى إنهاء الحرب من خلال اتفاق سلام شامل يوقف النزاع بشكل نهائي ودائم، مع اتخاذ إجراءات عملية لتحقيق ذلك

الصياغات التي تمس بالسيادة أو تساوي بين الجيش والدعم السريع، ورفض أي محاولة لفرض وصاية سياسية على المرحلة الانتقالية القادمة". مشيراً إلى أن الحكومة السودانية بهذا الموقف تبني استراتيجية مزدوجة هي إظهار الصلابة في الدفاع عن السيادة، مع إبقاء هامش للتعاون الدولي إذا ما جرى احترام شروطها.

وفي تحليل لبيان الرباعية يقول الكاتب الصحفي، عثمان ميرغني، أن البند المتعلق بالهدنة الإنسانية لمدة ثلاثة أشهر، يبدو غير عملي. ويرى أن تنفيذ هدنة في ظل اتساع رقعة العمليات العسكرية التي تمتد لمساحات شاسعة تعادل غرب أوروبا، يُعد أمراً صعباً؛ إذ قد تكون الهدنة هشة وقابلة للانتهاك، مما يعيق إيصال المساعدات الإنسانية. وذكر أن الأنسب هو استبدال هذا البند بدعوة إلى إنهاء الحرب من خلال اتفاق سلام شامل يوقف النزاع بشكل نهائي ودائم، مع اتخاذ إجراءات عملية لتحقيق ذلك.

قراءة في موقف حكومة الأمل

يقول عمر قمر الدين وزير الخارجية الأسبق، في قراءته لبيان وزارة الخارجية أنه جاء كرد مباشر وصريح، من خلال رفضه أي تدخلات دولية أو إقليمية لا تحترم سيادة السودان. وقال "الوزارة أكدت أن السودان كدولة ذات سيادة لا تقبل أن تُفرض عليها رؤى أو صيغ جاهزة من الخارج؛ وهذه الإشارة تستهدف بالأساس الخطاب الدولي الذي يحاول صياغة الأزمة السودانية بوصفها نزاعاً داخلياً بين قوتين متكافئتين، وهو ما تعتبره بورتسودان تجاوزاً للسيادة الوطنية". وتابع "بهذا المعنى، فإن بورتسودان أرادت أن تضع خطأً أحمرًا أمام أي محاولة لإضفاء شرعية سياسية على الدعم السريع عبر الخطاب الدولي".

وذكر في تحليله، أن رفض الحكومة يركز على بعدين أساسيين وفق موقفها من قوات الدعم السريع في فترة ما بعد الحرب؛ الأول شرعي لجهة أن دستورية مؤسسة الدولة الوطنية (القوات المسلحة) قائمة منذ استقلال السودان في عام 1956م؛ بينما الدعم السريع كيان شبه عسكري تم تشكيله بقرارات سياسية استثنائية وفقد شرعيته بانقلابه على الدولة. والبعد الثاني أخلاقي مرتبط باتهام الحكومة قوات الدعم السريع بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية واسعة النطاق. وهو ما يجعل أي مساواة بين القوتين يمس بمصداقية المجتمع الدولي نفسه؛ مبيناً "بورتسودان لا تدافع فقط عن موقع الجيش، بل عن تصور أوسع للدولة السودانية ككيان شرعي لا يجوز المساومة على وجوده".

بورتسودان لا تدافع فقط عن موقع الجيش، بل عن تصور أوسع للدولة السودانية ككيان شرعي لا يجوز المساومة على وجوده."

وأشار قمر الدين إلى أن الإصرار على مبدأ السيادة في بيان وزارة الخارجية يعكس ثلاث رسائل متداخلة، تتمثل في التمسك بمرجعية القانون الدولي الذي يقر حق الدول في رفض أي تدخل يتجاوز سلطاتها الوطنية؛ ورسالة سياسية مفادها أن بورتسودان تريد تأكيد أنها ليست في موقع الوصاية الدولية كما حدث في دول أخرى، وأنها ما زالت تمتلك حق تقرير مصيرها. هذا إضافة إلى رسالة تفاوضية حيث إن التشديد على السيادة يمنح الحكومة موقع قوة في أي محادثات لاحقة، إذ يجعلها الطرف الوحيد الذي يملك الحق في تمثيل السودان.

المواقف الإقليمية والدولية

بمجرد صدور بيان الرباعية سارع الاتحاد الأفريقي والايقاد إلى الترحيب بالبيان، وقالوا في بيان مشترك ان ما اعلنته الرباعية يتماشى بشكل كامل مع خارطة الطريق التي وضعها من أجل تحقيق السلام في السودان. وأعلنت الجهتان استعدادهما للعمل في شراكة مع الرباعية، الشعب السوداني وجميع الشركاء؛ لإنهاء الحرب وحماية وحدة وسيادة السودان وتعزيز الانتقال السياسي الشامل بقيادة مدنية.

وكذلك رحب وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية توم فليتش، بالتقدم الذي أحرزته الآلية الرباعية نحو هدنة إنسانية تشد إليها الحاجة في السودان. وقال فليتش أن الأمم المتحدة مستعدة للوفاء بالتزاماتها، مشدداً على أهمية ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في السودان دون عوائق. وفي تطور لاحق في نيويورك، انعقد إجتماع ضم 25 من ممثلي الهيئات الدولية، الاتحاديين الأوروبي والأفريقي وبعض الدول، لبحث كيفية معالجة الوضع في السودان وتنسيق الجهود الدولية نحو حل النزاع. ورحب المجتمعون في بيان مشترك ببيان الرباعية، معربين عن دعمهم لجهود الاتحاد الأفريقي وهيئة الإيقاد لتنسيق الجهود الدولية والثنائية للضغط على جميع الأطراف السودانية من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار والعمل الإنساني والحوار السياسي.

في ظل الترحيب الإقليمي والدولي بمساعي الآلية الرباعية ليجاد حل للأزمة السودانية، شرع المستشار الخاص للرئيس الأميركي لشؤون أفريقيا، مسعود بوليس، في تحركات لدعم التنفيذ الفعلي لخارطة الطريق التي رسمتها الرباعية؛ حيث أجرى بوليس محادثات مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، محمود علي يوسف، ركزت على التنسيق بين الرباعية، الاتحاد الأفريقي وهيئة الإيقاد لتفعيل خارطة طريق الرباعية، بما يسند خطتها لحل الأزمة السودانية وفق جداول زمنية محددة.

وقال بوليس في مقابلة تلفزيونية ان الولايات المتحدة تتابع الازمة في السودان من خلال الرباعية وأطر أخرى، وأضاف "الوضع في السودان له بعد إقليمي، ونحن نعمل على حل هذا الوضع، لأن أهم شئ لادارة الرئيس ترامب هو الاستقرار الإقليمي. نحن لا نحيد انتقال الصراع من السودان الى اي دولة اخرى من دول الجوار". وتابع "الأزمة مؤسفة جداً ويجب حل النزاع بشكل سلمي وفوري ولا يجوز أن يستمر الوضع كما هو عليه".

الضغوط على الإسلاميين

ينظر عدد من الخبراء الذين تحدثوا إلى سلاميديا، أن العقوبات التي فرضتها الخزانة الأمريكية على وزير المالية الدكتور/ جبريل ابراهيم ولواء البراء بن مالك المحسوبين على الحركة الإسلامية بالتزامن مع صدور بيان الرباعية، أنه أتى لقطع الطريق أمام الحركة الإسلامية المتهمة بعرقلة المساعي المبذولة لحل الأزمة السودانية بدءاً من اتفاق جدة والمنامة حتى مشاورات جنيف. ويقول البروفيسور كنده، أن البيان تزامن مع سلسلة من الخطوات مثل: فرض عقوبات على مسؤولين سودانيين لهم ارتباط بجماعات إسلامية ومع دولتي إيران وتركيا، إضافة لبدء حراك دبلوماسي من قبل منظمات دولية وإقليمية، بما في ذلك المفاوضات تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والإيقاد، إضافة إلى جولات مبعوث الأمم المتحدة رمطان العمامرة، التي شملت لقاءات مع جميع الأطراف السودانية، من الحكومة إلى المعارضة والقوى المدنية.

وقال كنده، إذا ما تمت قراءة بيان الرباعية الذي تزامن مع قرار العقوبات الأمريكية على وزير المالية ولواء البراء، فإن ذلك يكشف عن استراتيجية أمريكية جديدة بشأن السودان. وبذلك يبدو أن استراتيجية جيدة تتشكل لخلق جبهة متسقة من الحلفاء الإقليميين، لدعم حملة تحقيق السلام والحكم الديمقراطي، ضمن أجندة أمنية تركز على

مواجهة الإسلام السياسي والنفوذ الإيراني في السودان. وأضاف "لا يظهر تأثير بيان الرباعية وإدراج العقوبات عند النظر إليهما بمعزل عن بعضهما البعض؛ بيد أنهما يكشفان النقاب عن استراتيجية أمريكية جديدة ومتناسكة. فبيان الرباعية يُحدد السياق الدبلوماسي والتوافق بين الأطراف، فيما تفرض العقوبات الخطوط الحمراء وكلاهما يعزز الادعاء الرئيسي بأن شبكات الإسلاميين في السودان، بالدعم الخارجي الذي تتلقاه، تُشكل تهديداً للأمن الدولي".

بينما يرى الدكتور سليمان بلدو، خبير حل النزاعات، الإغاثة في حالات الطوارئ، التنمية، وحقوق الإنسان في أفريقيا، أن نظرة واشنطن للأزمة في السودان تبدو بمثابة تحد يتعلّق بمكافحة الإرهاب، أي أن الحركة الإسلامية في السودان تمثل تهديداً للسلام والأمن الدوليين؛ ما يفسر سبب استهداف وزارة الخزانة الأمريكية للواء البراء والدكتور/ جبريل إبراهيم وزير المالية وقائد حركة العدل والمساواة الذي زار إيران مؤخراً؛ ما يجعل السودان منصة محتملة لعودة التطرف والعنف بدفع من الإسلاميين ورعاية إيرانية.

وذكر أن بيان الرباعية والعقوبات الأمريكية المتزامنة معه، ترسل رسالة واضحة مفادها أن من يعطلون السلام في السودان سيواجهون ضغوطاً متزايدة؛ لكنها قد لا تكفي لإنهاء الحرب واصفاً إياها بالأمر بعيد المنال، خاصة بعد صدور تصريحات من الحركة الإسلامية، وصفت فيها خارطة بيان الرباعية بالمؤامرة الأمريكية - الإماراتية التي تهدف إلى كبح التقدم العسكري للقوات المسلحة في كردفان.

وذكر بولس في مقابلة أخرى أن الولايات المتحدة لها تواصل دائم مع قائدي القوات المسلحة وقوات الدعم السريع منذ فترة وهناك درجة عالية من التعاون من قبل الطرفين خاصة في الجانب الإنساني، وقال إنهم متفائلون بإحداث تقدم في ملف المفاوضات المباشرة بين الطرفين، "نحن الآن على تواصل مع الطرفين كل على حده، ونأمل في إعادة إحياء منبر جدة وإعادة اللقاءات المباشرة بين الطرفين برعاية السعودية والولايات المتحدة".

في رده على سؤال سلاميديا حول ما إذا كان المجتمع الدولي بات جاداً على فرض سلام في السودان؟ قال الخبير في الشأن الأفريقي والسلام، صابر أبو سعدية، إن واقع الحرب الحالية خلق انقسامات هيكلية عميقة وسط المجتمع السوداني، بسبب غياب الثقة بين الأطراف المتنازعة وضعف المؤسسات الوطنية وعدم قدرتها على تحقيق الاستقرار، العدالة والإنصاف؛ وتابع "الأسباب أعلاه تجعلني غير متفائل بأن تنجح الرباعية".

ويرى أبو سعدية أن حل الأزمة داخلياً (سوداني - سوداني)، يبدأ بسؤال ما هي جذور المشكلة؟ أما دور الرباعية فيمكن أن يكون مساعداً بالمال والخبرة لإرساء السلام على حد تعبيره؛ وأردف "أكرر الحل داخلي سوداني ويبدأ بالاعتراف بالمظالم التاريخية منذ الاستقلال".

ونبه أبو سعدية، أن دور المؤسسات الأفريقية في إحلال السلام بأفريقيا ضعيفاً دون مستوى حجم الأزمات التي شهدتها القارة (الصومال، دارفور ورواندا). وعزا ذلك إلى التحديات الهيكلية والمؤسسية للمؤسسات الأفريقية، قلة الموارد المالية والاعتماد على التمويل الخارجي، إضافة إلى تذبذب الإرادة السياسية وسط القادة الأفارقة كل على حسب مصالحه. لكنه عاد وأكد على أنه رغم هذه التحديات يبقى الاتحاد الأفريقي إطار مهم للحلول الأفريقية، فقط يحتاج إلى مزيد من الدعم السياسي والمالي.

ومن منظور أوسع يرى البروفيسور جمعة كنده، الخبير في الجغرافيا السياسية لإفريقيا، - حسب تصريح لسلاميديا، أن بيان الرباعية يمثل الخطوة الأولى ضمن خطة أمريكية شاملة لمنطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، مع وجود السودان كعنصر رئيسي ضمن الخطة، وليس كغاية مستقلة، وأن أي سلام محتمل سيكون مرتبطاً بمدى مشاركة القوى السودانية في صياغته، وإلا سيظل مجرد حل مرحلي يخدم مصالح اللابيين الإقليميين والدوليين أكثر من خدمته للشعب السوداني.

أن العقوبات التي فرضتها الخزانة الأمريكية على وزير المالية الدكتور/ جبريل ابراهيم ولواء البراء بن مالك المحسوبين على الحركة الإسلامية، أتت لقطع الطريق أمام الحركة الإسلامية المتهمة بعرقلة المساعي المبذولة لحل الأزمة السودانية

ويعتبر المحلل السياسي، عثمان ميرغني، إن البند الرابع (الخاص بالإسلاميين) في بيان الرباعية هو الأكثر حساسية؛ ويعكس هواجساً إقليمية ودولية ترى في تمدد نفوذ الإسلاميين خطراً أمنياً يتجاوز حدود السودان، استناداً إلى تجارب سابقة في عهد نظام الإنقاذ.

بينما يرى المحلل السياسي، عثمان فضل الله، أن بيان الرباعية الذي وصف الإسلاميين بالتطرف، قد يقرأ كإعلان حرب سياسية على الحركة الإسلامية التي ما زالت تحتفظ بنفوذ واسع داخل الجيش وأجهزة الدولة. ويقول إن شعور الإسلاميين بالإقصاء قد يدفعهم لتخريب أي تسوية، أو إعادة تنظيم صفوفهم ميدانياً. مشيراً إلى أنه بالعودة إلى بيانات الحركة الإسلامية فقد تقرأ بأنها ليست تصريحات غاضبة فقط وإنما رسائل مشفرة إلى حكومة بورتسودان، تفيد بأن أي حل يتجاوز الإسلاميين لن يمر دون مقاومة.

مصالح الرباعية

اعتبر الدكتور/ سليمان بلدو، بيان الرباعية أنه يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام في اتجاه تعزيز التوافق الذي لم يكن مجرد تصور الوصول إليه في المفاوضات السابقة ممكناً؛ عندما قامت القاهرة وأبو ظبي بعرقلة الاجتماعات السابقة للرباعية وإفشال إصدار بيان ختامي في اجتماع لندن في أبريل 2025م. ونبه دكتور سليمان بلدو إلى أن البيان جمع الدول الأربع في توافق ظاهر؛ نتيجة لضغوط واشنطن على حلفائها لتقديم تنازلات تنسجم مع منطقها في مكافحة الإرهاب؛ وقد مثلت الوثيقة تحولاً جذرياً من الخلافات السابقة لهذه المجموعة.

مشيراً إلى أن مصر التي كانت تصر على وصاية القوات المسلحة السودانية وحدها على مستقبل السودان، قبلت بالبيان الذي يضع المدنيين وليس الجنرالات في قلب ترتيبات ما بعد الحرب. بينما وقعت الإمارات المتهمة بتقديم دعم عسكري وسياسي لقوات الدعم السريع على ذات البيان الذي يدعو جميع الأطراف إلى التوقف عن دعم الأطراف المتحاربة. من جهته قال البروفيسور/ جمعة كندة، الخبير في الجغرافيا السياسية، إن الاجتماع الذي كان مقرراً لإصدار بيان الرباعية نهاية أغسطس 2025م، لم يتم بسبب تضارب مصالح الدول الثلاث الحليفة للولايات المتحدة في السودان (السعودية، الإمارات ومصر)، حيث لكل دولة مصالح وتصورات تختلف عن بعضها بشأن الاستقرار السياسي في السودان. هذا التضارب أدى - بحسب كندة - إلى تأجيل المضي قدماً في إصدار البيان إلى أن تمكنت الإدارة الأمريكية من إيجاد صيغة متوازنة تضمن مصالح كل

طرف من هذه الدول في إطار استراتيجيتها في منطقة البحر الأحمر؛ على أن يكون النظام السوداني الحالي (حكومة ومعارضة وأجهزة عسكرية) منفذاً لهذه الاستراتيجية، وليس مساهماً في صياغتها أو تحديد أجندتها، "الولايات المتحدة ستحقق مصالحها الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية في منطقة البحر الأحمر، عبر إبعاد روسيا وإيران وتركيا والصين وغيرها من القوى المنافسة في الشرق الأوسط والقرن الإفريقي، وذلك من خلال استغلال السودان ونظام الحكم فيه، أيّاً كانت طبيعته".

ويتفق عمر قمر الدين، وزير الخارجية الأسبق، جزئياً مع ما ذهب إليه البروفيسور كندة، بأن صورة الرباعية ارتبطت في الذهنية السودانية الرسمية بكونها أداة ضاغطة لا تنطلق من دوافع إنسانية أو سياسية محضة، وإنما من مصالح استراتيجية لكل الدول الأعضاء فيها. فالولايات المتحدة - بحسب قمر الدين - تنظر إلى السودان من زاوية الاستقرار الإقليمي ومنع التمدد الروسي، بينما تعتبر مصر أن لها إرثاً تاريخياً وواجباً سياسياً في متابعة ملف السودان. أما السعودية والإمارات فترتبطان بالملف من خلال اعتبارات الأمن الإقليمي، والتنافس على النفوذ الاقتصادي، والمخاوف من تداعيات الحرب على البحر الأحمر.

فرص ودور القوى السودانية

وفقاً للبروفيسور/ جمعة كندة، فإن الأثر الإيجابي لتحركات الرباعية تجاه عملية السلام في السودان محتمل، لكنه مرتبط بشروط محددة تتمثل في ضرورة منح القوى المدنية والسياسية السودانية دوراً فعالاً في صياغة عملية السلام، لكيما تتحقق نتيجة تتوازن فيها مصالح الداخل السوداني مع الاستراتيجية الأمريكية، وتجنب أن يكون السلام مجرد هدنة مؤقتة تحت الضغط الدولي، الذي يمكن أن تقبله الأطراف السودانية على مضض كما حدث في اتفاقيات نيفاشا والدوحة وجوبا، والتي ساهمت في تهدئة الصراع مؤقتاً لكنها لم تمنع تجدد العنف في البلاد.

وتوقع أن تقود التحركات هذه المرة قد إلى واقع مغاير عما شهدناه في السابق، غير أن التجربة التاريخية لاتفاقيات السلام في السودان تكشف عن قاسم مشترك بينها جميعاً إذ أنها وقعت تحت ضغط خارجي وبمساهمة ضعيفة - إن لم تكن غائبة تماماً - من القوى السودانية، ولهذا ظلت تحمل في داخلها بذور فنائها منذ لحظة ميلادها.

فيما يرى الدكتور/ سليمان بلدو أن بيان الرباعية يُفسر انتعاش التواصل الدبلوماسي مع القوى المدنية؛ فقد أبدى رئيس الاتحاد الأفريقي ودا مفاجئاً تجاه الدكتور/ عبد الله حمدوك رئيس تحالف صمود، وبذل المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، رمطان لعمامرة، جهوداً لفتح حوار مع قيادات (صمود). كذلك لقاء لعمامرة بممثلين تحالف تأسيس الموالي لقوات الدعم السريع وحركة تحرير السودان - عبد الواحد نور، التي التزمت الحياد في الحرب. ويضيف "إذا كان المدنيون يريدون حقاً وقفاً فوراً لإطلاق النار، وإغاثة إنسانية بلا قيود، وحماية فعالة للمدنيين، ومساراً ديمقراطياً موثقاً، فعليهم اغتنام هذه اللحظة لتوضيح دورهم في صياغة وتنفيذ خارطة الطريق".

صورة الرباعية ارتبطت في الذهنية السودانية الرسمية بكونها أداة ضاغطة لا تنطلق من دوافع إنسانية أو سياسية محضة، وإنما من مصالح استراتيجية لكل الدول الأعضاء فيها

ويرى وزير المالية الأسبق، الدكتور إبراهيم البدوي، أنه رغم هذا الانقسام الداخلي حول الرباعية إلا أنها تحمل فرصاً مهمة يمكن البناء عليها، فهي تحظى بدعم إقليمي ودولي واسع يشمل الاتحاد الأفريقي والإيقاد والجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي، ما يمنحها زخماً إضافياً على الساحة الدبلوماسية؛ كما أنها توفر أساساً لإطلاق مسار سياسي مدني شامل بعد إخفاق مبادرات عديدة سابقة.

ويشير البدوي، الى أن أهم ما جاء في بيان الرباعية تناوله بوضوح مسألة وقف الدعم العسكري الخارجي الذي يعد عاملاً مركزياً في استمرار الحرب. لكنه ينبه الى أن الطريق أمام تنفيذ هذه الخطوة سيظل محفوفاً بتحديات كبيرة، أبرزها الانقسام الداخلي بين القوى السودانية الذي يعكس غياب أرضية توافق وطني، ويهدد بتحويل المبادرة إلى مجرد تسوية بين النخب المسلحة، إضافة الى خطر إعادة إنتاج شراكة كارثية بين العسكريين على غرار ما حدث بعد ثورة ديسمبر 2018م، إذا لم يُضمن الدور المركزي للقوى المدنية. ويضاف إلى ذلك أن تضارب أجندات الدول الراعية للمبادرة واحتمال توظيفها لخدمة مصالحها الإقليمية، سواء في البحر الأحمر أو في ملفات النفوذ السياسي والاقتصادي، ما قد يعقد المشهد ويحد من استقلالية القرار السوداني، فضلاً عن أن استمرار العمليات العسكرية والكارثة الإنسانية يضعف فرص نجاح أي هدنة أو عملية سياسية.

ويقول الأستاذ عثمان فضل الله، وسط هذا المناخ الدبلوماسي الملتهب يقف القائد العام للقوات المسلحة عند مفترق طرق، فمن جهة هو من أعطى الوعود والضوء الأخضر بالسير في هذا الاتجاه؛ ومدى قدرته على الالتزام بوعوده والإبقاء عليها من جهة أخرى.

ونقل فضل الله عن مصادر دبلوماسية رفيعة تحدثت إليه، تأكيداً لها بأن "الحقيقة الواضحة أنه لا حل سياسي إلا على رقاب الإسلاميين". ويضيف "بيان الرباعية يستهدف قبل كل شيء وقف الحرب عبر تحييدهم. وهنا تكمن ورطة البرهان فرفضه يعني خسارة القاهرة والرياح، وهو ما يعادل خسارة كل حلفائه تقريباً، أما قبوله فسيضعه في مواجهة الإسلاميين الذين كانوا حاضنته السياسية والعسكرية في يوم ما".

أما الحركة الإسلامية – وفقاً لفضل الله – فهي أمام خيارات محدودة جداً، وهي الانزواء طوعاً أو قسراً وعليها أن تختار بين الأمرين بعد أن أخطأت التقدير ودفعت ثمناً باهظاً في هذه الحرب.

وينبه دكتور بلدو الى ان العقوبات الاميركية قد تُهمش بعض الجهات الفاعلة، لكنها لا تُعالج التشردم الهيكلي في السودان أو الكارثة الإنسانية المتفاقمة. ويقول "قد تُحدد واشنطن وتيرة الأمور، لكن الرؤية التي يقودها المدنيون وحدها هي التي تُحدد ما إذا كانت هذه الوتيرة ستؤدي إلى انتقال ديمقراطي حقيقي – أو تكتفي ببساطة بتحقيق الاستقرار في السودان وفق شروط الولايات المتحدة".

مستقبل المفاوضات

ذكر قمر الدين، أن موقف حكومة الأمل من بيان الرباعية ستكون له عدة انعكاسات على مسار المفاوضات؛ ويرى أنه من الصعب نجاح أي تفاوض إذا لم يتم وضع اعتبار للمشاركة فيه كحكومة وليس كقوات مسلحة؛ وأن تجاهل هذا المطلب سيؤدي إلى تصلب الموقف وإفشال المحادثات.

ويشير إلى أن الحكومة تدرك أهمية السعودية كحاضنة لمفاوضات جدة، لذا ستسعى إلى الفصل بين اعتراضها على الصياغة العامة وبين علاقاتها الثنائية القوية مع الرياض. لكنه أشار إلى أن العلاقة المعقدة مع الإمارات بسبب اتهامها بدعم قوات الدعم السريع، سيجعل لغة الحكومة أشد حدة في مواجهة أي محاولة إماراتية لتسويق فكرة المساواة بين الطرفين. أما انعكاس موقف الحكومة على الخطاب الدولي فإن بيان وزارة الخارجية السودانية يفرض على المجتمع الدولي إعادة النظر في لغته، ويجبره على التمييز بين الشرعية والمتمردين إذا أراد الحفاظ على قنوات الاتصال مع الحكومة.

الخيارات المتاحة

بحسب عمر قمر الدين، فإن الواقع الذي أحدثه الحراك الدولي - الذي يبدو جدياً هذه المرة - يضع الرباعية والحكومة الموالية للقوات المسلحة أمام خيارات؛ إما أن تعدل الرباعية خطابها بما يتفق مع موقف الحكومة، أو المخاطرة بفقدان أي نفوذ دبلوماسي في الملف السوداني. بينما خيارات الحكومة تتمثل في الاستمرار في التمسك بخط السيادة ورفض المساواة أو فتح قنوات تفاوضية مع دول منفردة من الرباعية (مثل السعودية أو مصر) لكسر جمود الموقف، وتعزيز شراكات بديلة مع أطراف أخرى (روسيا، الصين، الاتحاد الأفريقي) لتقوية موقفها التفاوضي.

إن الواقع الذي أحدثه الحراك الدولي - الذي يبدو جدياً هذه المرة - يضع الرباعية والحكومة الموالية للقوات المسلحة أمام خيارات؛ إما أن تعدل الرباعية خطابها بما يتفق مع موقف الحكومة، أو المخاطرة بفقدان أي نفوذ دبلوماسي في الملف السوداني. بينما خيارات الحكومة تتمثل في الاستمرار في التمسك بخط السيادة ورفض المساواة أو فتح قنوات تفاوضية مع دول منفردة من الرباعية (مثل السعودية أو مصر) لكسر جمود الموقف، وتعزيز شراكات بديلة مع أطراف أخرى (روسيا، الصين، الاتحاد الأفريقي) لتقوية موقفها التفاوضي.



U.S. DEPARTMENT of STATE

بيان مشترك بشأن استعادة السلام والأمن في السودان

12 أيلول/سبتمبر 2025

مذكرة إعلامية

مكتب المتحدث الرسمي

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥

فيما يلي نص البيان المشترك الصادر عن المجموعة الرباعية: مصر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأميركية.

بداية النص:

بناءً على دعوة من الولايات المتحدة، أجرى وزراء خارجية الولايات المتحدة، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة مشاورات مكثفة حول النزاع في السودان، مشيرين إلى أنه تسبب في أسوأ أزمة إنسانية في العالم وأنه يشكل مخاطر جسيمة على السلام والأمن الإقليميين. والتزم الوزراء بمجموعة مشتركة من المبادئ فيما يتعلق بإنهاء النزاع في السودان.

أولاً، سيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه ضرورية لتحقيق السلام والاستقرار. ثانياً، لا يوجد حل عسكري يمكن تطبيقه لإنهاء النزاع، والوضع الراهن يخلق معاناة غير مقبولة ومخاطر على السلام والأمن. ثالثاً، يجب على جميع أطراف النزاع تسهيل وصول المساعدات الإنسانية على نحو سريع وآمن ودون عوائق إلى جميع أنحاء السودان ومن خلال جميع الطرق الضرورية، وحماية المدنيين وفقاً للقانون الإنساني الدولي والتزاماتهم بموجب إعلان جدة، والامتناع عن الهجمات الجوية والبحرية العشوائية على البنية التحتية المدنية. رابعاً، مستقبل حكم السودان متروك للشعب السوداني ليقدره من خلال عملية انتقالية شاملة وشفافة، لا تخضع لسيطرة أي طرف من الأطراف المتحاربة. ودعا الوزراء إلى هدنة إنسانية، لمدة ثلاثة أشهر مبدئياً، لتمكين وصول المساعدات الإنسانية بسرعة إلى جميع أنحاء السودان، وتؤدي فوراً إلى وقف دائم لإطلاق النار، وحينئذ يجب إطلاق عملية انتقالية شاملة وشفافة واختتامها في غضون تسعة أشهر لتلبية تطلعات الشعب السوداني نحو إقامة حكومة مستقلة بقيادة مدنية بسلاسة، تتمتع بشرعية واسعة وتخضع للمساءلة، وهو أمر حيوي لاستقرار السودان على المدى الطويل والحفاظ على مؤسساته. إن مستقبل السودان لا يمكن أن يُمليه الجماعات المتطرفة العنيفة، والتي هي جزء من جماعة الإخوان المسلمين أو مرتبطة بها بشكل واضح، والتي أجبت نفوذها المزعزع للاستقرار العنف وعدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

واتفق الوزراء على متابعة تنفيذ هذه الجداول الزمنية عن كثب، وأكدوا استعدادهم لممارسة مساعيهم الحميدة وبذل جميع الجهود اللازمة لضمان التنفيذ الكامل من قبل الأطراف، بما في ذلك إعادة الاجتماع لمناقشة خطوات أخرى. خامساً، الدعم العسكري الخارجي لأطراف النزاع في السودان يسهم في تأجيج النزاع وإطالته، ويسهم في زعزعة الاستقرار الإقليمي. وعليه، يُعَدّ وقف الدعم العسكري الخارجي أمراً أساسياً لإنهاء النزاع. كما التزم الوزراء بالالتزامات التالية لمواصلة مشاركتهم في دعم الحل السلمي:

- بذل كل الجهود لدعم تسوية تفاوضية للنزاع بمشاركة فعالة من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع؛
- الضغط على جميع أطراف النزاع لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين؛

• تهيئة الظروف التي تضمن أمن منطقة البحر الأحمر الأوسع؛

- مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية من المنظمات الإرهابية والمتطرفة والظروف التي تسمح لها بالانتشار؛

• منع الجهات الإقليمية والمحلية المزعزعة للاستقرار التي تسعى إلى الاستفادة من استمرار النزاع في السودان من ممارسة نفوذها.

وأكد الوزراء التزامهم باستعادة السلام وإنهاء معاناة الشعب السوداني، وكذلك استعدادهم للتعاون مع الدول والمؤسسات الأفريقية والعربية والأمم المتحدة والشركاء الدوليين لتحقيق هذه الغايات.

كما ناقش الوزراء الاحتياجات الإنسانية الملحة ومتطلبات التعافي المبكر، وأكدوا على ضرورة مواصلة حشد المجتمع الدولي لتحقيق هذه الغاية، والبناء على الاجتماعات الأخيرة بشأن الاحتياجات الإنسانية.

وأكد الوزراء عزمهم على مواصلة المناقشات والمشاورات والاجتماعات، على المستويين الوزاري وما دون الوزاري، لتعزيز جهودهم المنسقة دعماً لإنهاء النزاع في السودان، بما في ذلك دعم إرساء وتنفيذ عملية انتقالية شاملة وشفافة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، أعرب الوزراء عن دعمهم لجهود المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأميركية، من خلال عملية جدة، لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار في السودان، وكذلك لجهود مصر فيما يتعلق بمنتدى القوى المدنية

والسياسية السودانية الذي عُقدت جولته الأولى في القاهرة خلال تموز/يوليو 2024. واتفق الوزراء على مواصلة مشاوراتهم في هذا الصدد خلال الاجتماع الوزاري للمجموعة الرباعية في أيلول/سبتمبر 2025.

نهاية النص

استطلاع آراء السودانيين

حول بيان الآلية الرباعية حول السلام في السودان



تم نشره بتاريخ 6 أكتوبر 2025

مستخلص

أجرت سلاميديا استطلاعاً للرأي شمل 56 مشاركاً، بهدف تحليل آراء الجمهور السوداني حول بيان الآلية الرباعية المتعلق بالسلام والأمن في السودان. وتضمن الاستطلاع تقييماً لثقة المشاركين في قدرة الآلية والقوى المدنية السودانية على تحقيق الاستقرار، وكذلك استكشاف وجهات نظر المستجيبين حول مستقبل الحركة الإسلامية خلال أي مرحلة انتقالية متوقعة.

استندت الدراسة على منهجية وصفية تحليلية، تم فيها استخدام بيانات كمية من إحصاءات الاستبيان وبيانات نوعية من تحليل النصوص المفتوحة لآراء المستجيبين

تباينت ردود الأفعال تجاه بيان الآلية الرباعية إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية: الأول هو التأييد المشروط، حيث يعتبر البيان فرصة ضرورية لإنهاء الحرب، لكن يشترط لتحقيق ذلك وجود خطوات عملية ملموسة. الثاني هو الرفض القاطع، الذي يستند إلى مبدئين رئيسيين هما التدخل في السيادة الوطنية والتحيز لطرف دون آخر. أما الثالث فهو التحفظ، الذي يتبنى موقفاً حذراً نتيجة تاريخ فشل المبادرات السابقة وأزمة الثقة في نزاهة الأطراف المعنية. فيما يتعلق بالثقة بالآلية، أظهرت الإجابات على سؤال ما إذا كانت تحركاتها ستؤدي إلى سلام، حيث أيد 50% من المشاركين بينما عارض 50%، مما يعكس وجود أزمة ثقة عميقة في فعالية الجهود الدولية.

أظهرت النتائج وجود انقسام حول استبعاد الحركة الإسلامية؛ فالمؤيدون للاستبعاد يعتبرونه شرطاً أساسياً لتحقيق السلام وبناء دولة مدنية، ويحملون الحركة الإسلامية مسؤولية الأزمات الراهنة. من جهة أخرى، عارض بعض المستجيبين الاستبعاد كوسيلة سياسية، وينبهون إلى احتمالية أنه يؤدي إلى تفاقم التوتر والانقسام، لجهة أن الحركة تمثل جزءاً مهماً من المشهد السياسي. بينما يتبنى المتحفظون وجهة نظر تفيد بأن الإبعاد

وحده ليس كافياً، بل يجب أن يقترن بآليات للعدالة الانتقالية وتفكيك التمكين، مع التشديد على أن القرار يجب أن يستند إلى إرادة الشعب السوداني. في خلاصة الأمر، هناك اتفاق واضح على ضرورة تفكيك التمكين ومحاسبة المتورطين في الفساد وجرائم الحرب.

بالنظر إلى نتائج الاستطلاع، هنالك أغلبية واضحة تؤمن بقدرة القوى المدنية على المساهمة في تحقيق السلام؛ حيث أعرب 64.3% عن ثقتهم بإمكانيات هذه القوى، مما يدل على إيمان قوي بأهمية القيادة الوطنية. بينما عارض 35.7% رأي الأغلبية، مما يشير إلى وجود عدم ثقة في قدرة القوى المدنية الحالية على التوحد أو تحقيق تأثير ملحوظ. فالرأي العام منقسم بين التفاؤل الحذر والرفض القاطع؛ لكن الرغبة في إنهاء الحرب تظل الدافع الأساسي لأي موقف إيجابي. ولضمان قبول وفعالية جهود السلام، ينبغي التركيز على الحيادية، وضم فاعلين سودانيين موثوقين، بالإضافة إلى الانتقال السريع من التصريحات إلى التنفيذ الفعلي.

استندت الدراسة إلى منهجية وصفية تحليلية، تم فيها استخدام بيانات كمية من إحصاءات الاستبيان وبيانات نوعية من تحليل النصوص المفتوحة لآراء المستجيبين. يتضمن تقرير هذه الدراسة تحليلاً لنتائج استبيان جوجل (Google) الذي شمل آراء 56 مستجيباً، بشأن بيان الآلية الرباعية وجهود السلام في السودان؛ بما يعكس تعقيد الرأي العام السوداني بشكل واضح.

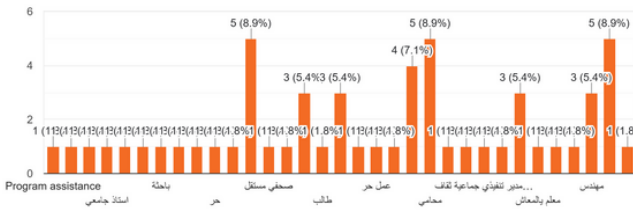
تم جمع البيانات من خلال استبيان إلكتروني مُعد عبر منصة جوجل (Google Forms)، كما تم تحليل الخصائص السكانية للمشاركين لتوفير سياق لفهم تنوع الآراء. وقد تم تصنيف الردود المفتوحة حول الرأي في بيان الآلية الرباعية إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية: التأييد، الرفض، والتشكيك. اعتمد التقرير على دمج نتائج التحليل الكمي والكيفي لاستخراج أهم النتائج وتحديد نقاط التوافق والانقسام في الرأي العام.

يمر السودان بفترة حساسة من تاريخه الحديث، إذ تتأرجح أوضاعه ما بين الصراعات المسلحة المحاولات المضنية في سبيل إنجاح التحول الديمقراطي. ونتج عن ذلك الوضع المعقد، دعوات من عدة دول للوساطة و تقديم الحلول؛ كان آخرها بيان الرباعية. اتسم الرأي العام السوداني بالتنوع والتعقيد تجاه الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى وضع حد للحرب، وخاصة التحرك الأخير للآلية الرباعية، التي تهدف إلى إنهاء الصراع في البلاد وتحقيق السلام والأمن.

و لغرض تحليل مواقف الجمهور السوداني تجاه بيان الآلية الرباعية المتعلق باستعادة السلام والأمن، أطلق مركز سلاميديا استطلاعاً للرأي العام شارك فيه 56 مستجيباً. يهدف الاستبيان أيضاً، إلى قياس مدى الثقة في قدرة الآلية الرباعية على تحقيق السلام في السودان، بالإضافة إلى مناقشة الجدل حول دور ومستقبل الحركة الإسلامية في أي مرحلة انتقالية قادمة. ويشمل ذلك أيضاً تقييم قدرة القوى المدنية على المساهمة الفعالة في إحلال السلام.

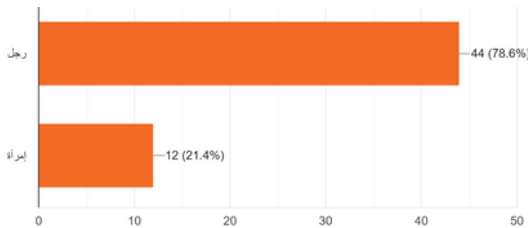
الوظيفة/المهنة/الحرفة

يظهر الرسم البياني لبيانات المهن تنوعًا ملحوظًا، حيث لا توجد مهنة واحدة تسيطر على العينة، مما يدل على مشاركة عدة قطاعات مهنية من المجتمع السوداني. وكان نصيب المهن من حيث التمثيل ليحصل (المحامون، الصحفيون المستقلون والمهندسون) على خمس استجابات - (8.9%) لكل، تليها المهن ذات التمثيل المتوسط، مثل (المحاسبون أربع استجابات - 7.1%)، الصحفيون ثلاث استجابات - 5.4%)، الطلاب ثلاث استجابات - 5.4%)، مدراء تنفيذيون لجماعات ثقافية ثلاث استجابات - 5.4%)، ومعلمون بالمعاش ثلاث استجابات - 5.4%؛ كما أن هناك مهنة ذات تمثيل منخفض، سجلت استجابة واحدة فقط 1.8% لكل منها. يبرز التنوع الواسع للمشاركين من بين هذه المهن، على سبيل المثال لا الحصر، أستاذ جامعي، باحث، وأعمال حرة (عدة فئات)، أن الآراء التي تم تناولها في التقرير تنبع من خلفيات أكاديمية، اقتصادية واجتماعية مختلفة، مما يعزز شمولية النتائج وقدرتها على تمثيل قطاعات واسعة من الرأي العام.

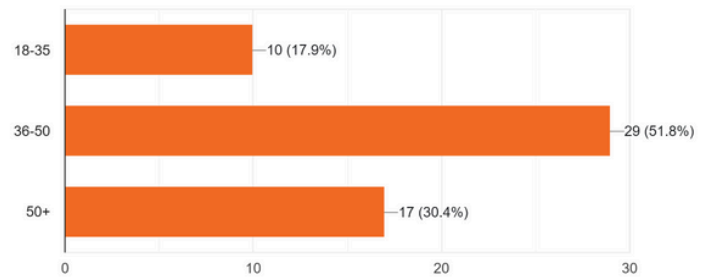


النوع

تشير البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي إلى تفاوت ملحوظ في نسبة المشاركين في الاستبيان، حيث كان للرجال الغلبة بشكل واضح. فقد أظهرت النتائج أن نسبة 78.6% من المستجيبين هم رجال (44 مستجيبًا)، بينما بلغت نسبة النساء 21.4% (12 مستجيبًا). تُظهر هذه الأرقام أن الرجال يشكلون غالبية المستجيبين، حيث يمثلون ما يقرب من أربعة أخماس العينة، في حين أن النساء لا يتجاوزن خمس العينة. وهذا التوزيع يدل على أن الآراء المعروضة في التقرير تعكس بشكل أساسي وجهات نظر الرجال المشاركين في هذا الاستبيان.



تشير البيانات المتعلقة بإعمار المشاركين في الاستبيان، والذين بلغ عددهم 56، إلى أن الفئة العمرية من 36 إلى 50 عامًا هي الأكثر تمثيلًا، مما يعكس مشاركة قوية من الأشخاص في مرحلة منتصف العمر. وجاء توزيع المستجيبين حسب الفئات العمرية على النحو التالي: الفئة العمرية (36-50) تمثل 51.8% من إجمالي بواقع 29 مستجيبًا، في حين تمثل الفئة العمرية (50+) 30.4% بواقع 17 مستجيبًا، أما الفئة العمرية (18-35) فتشكل 17.9% بواقع 10 مستجيبين. هذا التوزيع يبرز أن الآراء والتحليلات الواردة في التقرير تعكس بشكل أساسي وجهات نظر الأفراد الأكثر خبرة ونضجًا، أي الذين أعمارهم 36 عامًا فما فوق مع ضعف مشاركة الفئات العمرية الأقل (18-35) ما يشير إلى احتمالية عزوف الشباب عن المشاركة في قضايا السلام.



البيانات الديموغرافية للمستجيبين

يتبين من الجدول أن مدينة الخرطوم سجلت أعلى نسبة مشاركة (35.7%)، أي ما يعادل 20 مستجيبًا؛ في حين سجلت ولايات دارفور (شمال، جنوب وشرق) مجموع 13 مستجيبًا بنسبة 23.2%؛ مع وجود مشاركين من خارج السودان، حيث بلغ عددهم خمسة مستجيبًا من دولتي أوغندا وقطر، بالإضافة إلى بعض الدول الأخرى غير المحددة.

الولاية / المنطقة	عدد المستجيبين	النسبة المئوية (تقريبًا)
الخرطوم	20	35.70%
شمال دارفور	7	12.50%
الجزيرة	6	10.70%
الشمالية	6	10.70%
جنوب دارفور	5	8.90%
كمبالا (خارج السودان)	3	5.40%
النيل الأزرق	2	3.60%
نهر النيل	2	3.60%
شرق دارفور	1	1.80%
غرب كردفان	1	1.80%
البحر الأحمر	1	1.80%
قطر (خارج السودان)	1	1.80%
خارج السودان (غير محدد)	1	1.80%
المجموع الكلي	56	100%

ما رأيك في بيان الآلية الرباعية حول استعادة السلام والأمن في السودان الذي صدر الأسبوع الماضي؟
تُظهر ردود الأفعال تجاه بيان الآلية الرباعية انقسامًا واضحًا وثنائية متناقضة في وجهات نظر الجمهور السوداني. ويمكن تقسيم الآراء إلى مؤيدين، رافضين ومشككين.

التأييد المشروط (البحث عن مخرج للأزمة) تشكل هذه المجموعة الفئة التي تعتبر بيان الآلية الرباعية فرصة إيجابية وضرورية لإنهاء المعاناة، لكنها تشترط نجاح الجهود بوجود إجراءات ملموسة على الأرض. يكمن الدافع الرئيسي للتأييد وراء الرغبة القوية في إنهاء الحرب "يُعتبر البيان خطوة مهمة نحو وقف الحرب وإيقاف معاناة السودانيين، و أؤيده بشدة وأتمنى استعادة السلام في بلدي". يرى بعض الأشخاص أن البيان عالج جوهر الأزمة، وتناول القضايا الأساسية التي تم تجاهلها خلال جولات المفاوضات، مما يجعله إيجابياً، ويعيد الأمور إلى نصابها. من جهة أخرى، يؤكد المؤيدون على أن القيمة الحقيقية للبيان تكمن في كيفية تطبيقه؛ لذا، يجب أن تتبعه خطوات عملية حقيقية، تصبحها جدية جميع الأطراف لإحلال السلام وضرورة أن ينعكس ذلك فعلاً على الأرض. الرفض القاطع (التحفظ على السيادة والحياد) تمثل هذه المجموعة وجهة نظر رافضة تمامًا للبيان، حيث يركز الرفض على مبدئين هما، التدخل في السيادة الوطنية أو انحياز الآلية بدعمها طرف على حساب الآخر، معتبرة إياه متأثراً بموقف دولة الإمارات. ووصف بعض الرافضين البيان بعبارات مثل "يساهم في استمرار الحرب، يدعم التمرد، متعسفاً ضد الحكومة، ويقدم دعماً للمليشيات المتمردة". بينما وصفه آخرون "بلا فائدة، شكلياً، مسرحية هزلية لا تقدم شيئاً ذو قيمة، وفاشلاً في تحقيق أي نتائج".

الاتجاه الثالث: التشكيك المشروط (أزمة الثقة في النوايا) تعتبر هذه الفئة أن البيان معقول من حيث المبدأ، لكنها تتبنى موقفاً حذراً بسبب تاريخ فشل المبادرات السابقة والتشكيك بشأن نزاهة الأطراف المعنية؛ وربما أن بعض دول الآلية الرباعية تدعم أطراف الحرب لوجستياً مما يشير إلى افتقار الحياد. ويكمن الحذر أيضاً في تهميش المكون الوطني، لجهة أن الحل لن يأتي من الخارج دون وجود فاعلين سودانيين "عدم وجود عنصر سوداني في أي مجموعة تتناول قضايا السودان لن يؤدي إلى سلام، بل سيعزز مصالح هذه الأطراف على حساب مصالح السودان". كما أن البيان غير كافٍ، ويحتاج إلى تضمين قضايا أعمق ويتعين عليه معالجة بعض النقاط الهامة التي تم تجاهلها، مثل المحاسبة وجبر الضرر وإبعاد القوات العسكرية عن الاقتصاد. بناءً على تحليل هذه الاستجابات، يمكن استخلاص النتائج الرئيسية التالية:

ينقسم الرأي العام بين التفاؤل الحذر حيال فرص إحلال السلام والرفض القاطع لاعتبارات التدخل في السيادة وافتقار الحيادية؛ إذ تتفق الأغلبية أن البيان "لا يحمل قيمة حقيقية ما لم يؤثر في الواقع الفعلي".

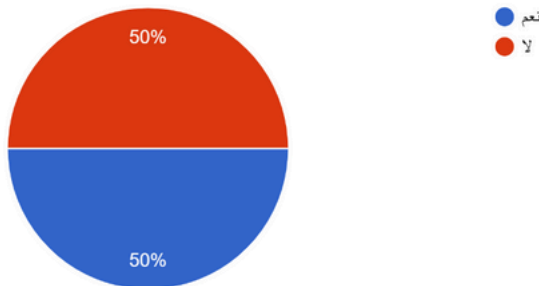
وبالرغم من التحفظات والشكوك، تبقى الرغبة في إنهاء الحرب هي الدافع الرئيسي لأي موقف إيجابي. وقد أبدى المستجيبون استعدادهم لدعم أي جهد - حتى وإن كان ناقصاً - شريطة أن يساهم في تحقيق وقف النزاع وتخفيف معاناة المدنيين. للحصول على قبول شعبي لبيان الآلية الرباعية وضمان فاعليته، ينبغي التركيز على إنشاء آليات قوية وشفافة تضمن الحيادية، بالإضافة إلى إشراك فاعلين سودانيين موثوقين؛ كما يجب الانتقال بسرعة من التصريحات إلى التنفيذ بالضغط على الأطراف المتنازعة.

الإجابات على السؤال (هل تعتقد أن التحركات الأخيرة للآلية الرباعية ستؤدي إلى سلام في السودان؟) تظهر تبايناً واضحاً وتوازناً مثالاً في الآراء بين المستجيبين، حيث كانت النتيجة 28 (50%) مؤيدين و28 (50%) معارضين. يعكس هذا التوزيع المتساوي أزمة ثقة عميقة ورؤية غير مؤكدة بشأن فاعلية الآلية الرباعية والجهود الدولية لحل الأزمة في السودان.

تمثل فئة المؤيدين موقف المتشبهين بأي أمل أو جهود دولية لإنهاء المعاناة الإنسانية، مدفوعين برغبتهم في إنهاء الحرب. أما فئة المعارضين، فهي تعكس الشك أو الرفض، وتعبّر عن موقف يعتمد على رفض التدخل الخارجي باعتباره انتهاكاً للسيادة، وأزمة ثقة في نوايا وحيادية بعض الأطراف، بالإضافة إلى الإيمان بأن الحل يجب أن يتضمن مشاركة فاعلين سودانيين موثوقين. لذا تشير الإجابات إلى أن الرأي العام في السودان مقسم على نحو متساو بشأن مستقبل ونجاح هذه التحركات الإقليمية والدولية هل تعتقد أن إبعاد الحركة الإسلامية وواجهاتها من أي مرحلة انتقالية قادمة سيساهم في إحلال السلام؟

تكشف نتائج تحليل آراء المستجيبين في استطلاع الرأي بشأن استبعاد الحركة الإسلامية من المرحلة الانتقالية عن وجود انقسام و تباين ملحوظ في آراء المجتمع السوداني. ويمكن تصنيف هذه الآراء إلى ثلاثة محاور رئيسية تعكس المواقف تجاه طرق تحقيق السلام والاستقرار في السودان.

الإقصاء كضرورة لتحقيق السلام: هذا الاتجاه يرى أن إبعاد الحركة الإسلامية هو شرط لا غنى عنه لإحلال السلام وبناء دولة مدنية ديمقراطية، باستناده إلى تحميل الحركة المسؤولية الكاملة عن الأزمات الحالية؛ بوصفها أساس مشكلة السودان "هي من أشعلت الحرب، تسببت في الدمار والخراب، وهي غير مأمونة". على ملف السلام



لذا يعتقد المؤيدون أن أمر الإبعاد، يعد أمراً ضرورياً وهاماً لتحقيق السلام، حيث يُعتبر ضماناً لبناء السلام والتحول الديمقراطي المدني. ويطالب مؤيدو هذا الرأي بضرورة الإبعاد السياسي للحركة وتفكيكها وتصنيفها كجهة إرهابية، بالإضافة إلى معاقبة أعضائها. يُعتبرون الإبعاد تطهيراً للمشاهدين السياسي والعسكري، وليس مجرد قرار سياسي.

عدم الإقصاء: هذا الاتجاه يعارض بشدة استخدام الإقصاء كوسيلة سياسية، ويشير إلى أن تهميش أي مجموعة كبيرة سيساهم في زيادة الانقسام والتوتر وعدم الاستقرار. ويرى الرافضين لمبدأ الشمولية، أن الإقصاء يمثل ظلماً سياسياً وتقييداً للحريات، ويؤكدون أن استبعاد أي تيار فكري سوداني من الساحة السياسية لن يساهم في استقرار السلام. وتحذر مجموعة أخرى من أن الإقصاء قد يؤدي إلى كارثة جديدة، ولن يساهم في تحقيق السلام، بل سيزيد من معاناة السودانيين. وتظن هذه الفئة أن الحركة الإسلامية تشكل جزءاً أساسياً من المشهد السياسي ولها تأثيرها الكبير، وبالتالي فإن تجاهلها قد يزيد التوتر والانقسام. ويستند هذا الرفض إلى مبدأ الواقعية السياسية والخشية من العودة إلى نظام استبدادي جديد قائم على الإقصاء.

المتحفظون: تعترف المجموعة المتحفظة بخطورة الحركة الإسلامية، لكنها تعتبر مقترح الإبعاد سلاحاً ذي حدين، حيث تقترح شروطاً لضمان نجاح عملية السلام. يعتقد بعض المستجيبين أن الإقصاء يمكن أن يُستخدم كوسيلة للضغط على الحركة الإسلامية لتقليل دعمها للحرب، لكنهم يحذرون من أن ذلك قد يؤدي إلى تمسكها بالحرب بشكل أكبر. المتحفظون يرون أن الإبعاد وحده ليس كافياً، بل قد يزيد الانقسام. لذا، من الضروري أن يترافق ذلك مع آليات للعدالة الانتقالية ومحاسبة واضحة، بالإضافة إلى ضرورة إبعاد القوات المسلحة عن الاقتصاد. وترى المجموعة ضرورة أن يكون القرار قائماً على الإرادة السودانية، مع مراعاة التوازنات السياسية الداخلية؛ على أن يتم ذلك عبر حوار مباشر للوصول إلى حلول. إذ لا يقتصر الحل على الإقصاء فقط، بل من خلال إطار شامل يهدف إلى تفكيك تمكين الحركة الإسلامية، ويعزز العدالة الانتقالية والحلول السلمية.

تلخص النتائج المستخلصة من آراء المستجيبين حول إبعاد الحركة الإسلامية فيما يلي:

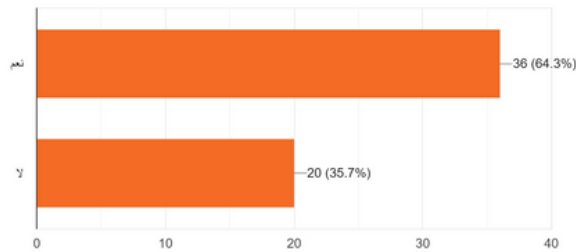
- رغم وجود آراء معارضة قوية، إلا أن الأسباب التي تدعم الإبعاد السياسي، مثل تحميل مسؤولية قيام الحرب وعرقلة الانتقال المدني، تعد الأكثر شيوعاً ووضوحاً، مما يدل على أن معظم المستجيبين يفتقرون إلى الثقة في قدرة أو رغبة الحركة الإسلامية في أن تكون شريكاً فعالاً في عملية السلام. هناك توافق واضح، حتى بين المتشككين، حول ضرورة تفكيك التمكين ومحاسبة المتورطين في جرائم الحرب والفساد. بمعنى آخر، يرى الجمهور أن القضية ليست مجرد مسألة مشاركة سياسية، بل تتعلق بالعدالة والأمن الوطني.

ويشكك عدد كبير من المستجيبين من أن الإقصاء دون وجود خطة شاملة قد يكون غير واقعي وغير قابل للتنفيذ، وقد يدفع الحركة الإسلامية إلى التمسك بالصراع المسلح سواء على نحو خفي أو علني، مما يمثل تهديداً للسلام بدلاً من تحقيقه.

- يؤكد المعارضون والمتحفظون على أن قرار إبعاد أو إشراك أي مكون سياسي يجب أن يكون قراراً سودانياً بالكامل، ينطلق من توافق وطني، أو من خلال انتخابات نزيهة، وليس بناءً على ضغوط خارجية أو رغبة طرف وحيد.

بشكل عام، يتجه الرأي العام بقوة نحو ضرورة إنهاء دور الحركة الإسلامية في الحياة السياسية والعسكرية للدولة. ومع ذلك، يوجد اختلاف في كيفية تحقيق ذلك؛ حيث يطالب البعض بالإقصاء الفوري كخيار ضروري، بينما يدعو آخرون إلى اتباع نهج شامل يركز على العدالة وتفكيك التمكين لتفادي وقوع صراعات جديدة.

هل تعتقد أن القوى المدنية قادرة على لعب دور في إحلال السلام في السودان؟



تبين الإجابات على هذا السؤال أن هناك أغلبية واضحة من المستجيبين تثق في قدرة القوى المدنية على تحقيق السلام في السودان. حيث أظهرت النتائج أن 64.3% من الأشخاص يؤمنون بذلك، بينما عارض 35.7%. تعكس هذه النسب الإيمان العميق بأهمية القيادة الوطنية، وأن أي حل دائم يحتاج إلى مشاركة سودانية تشمل الفاعلين الرئيسيين مثل القوى المدنية. كما يُظهر هذا الاتجاه توافقاً ضمنياً على أن الحلول لن تأتي من الخارج بدون وجود فاعلين سودانيين. من جهة أخرى، تشير فئة الرفض 35.7% إلى عدم الثقة في قدرة القوى المدنية الحالية على التوحد أو التأثير بشكل كافٍ لتحقيق السلام في الظروف الحالية. ويعكس هذا الموقف المخاوف من أن أي آلية خارجية لا تشمل الفاعلين الوطنيين الرئيسيين قد تفشل. نلاحظ بالرغم من وجود عدد من المشككين، فإن الرأي العام يميل بوضوح إلى الاعتقاد بأن القوى المدنية لا يمكن الاستغناء عنها في أي معادلة ناجحة لتحقيق السلام في السودان.

عندما تصبح البيئة ضحية صامتة للحروب



تم نشره بتاريخ 16 أكتوبر 2025

خسارة لا تُعوّض للتنوع البيولوجي

توجد في السودان 23 منطقة محمية تغطي الموائل البرية والبحرية، وتلعب دوراً حيوياً في الحفاظ على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد. وبحسب الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) فإن السودان يتميز بتنوع بيئي واسع يجعله موطناً لمجموعة كبيرة من الكائنات الحية. غير أن المعلومات المتوفرة حول توزيع ووفرة الحياة البرية في البلاد ما تزال محدودة للغاية. ويشير الاتحاد إلى أن السودان يحتضن نحو 937 نوعاً من الطيور، من بينها 17 نوعاً من المحمية عالمياً. ورغم هذا التنوع الكبير للنظم الإيكولوجية، لا تزال المعلومات حول توزيع ووفرة الأنواع محدودة، بينما يحتل السودان موقعاً مهماً في مسارات هجرة الحياة البرية الموسمية بين إفريقيا وآسيا وأوروبا.

متزايدة على الموارد الطبيعية خارج المناطق المحمية. ومن الأهمية بمكان أن تكون حماية واستعادة النظم الإيكولوجية التي تقوم عليها سبل العيش جزءاً أساسياً من أي خطة إنعاش بعد الحرب. فقد أدى انعدام مصادر الطاقة في بعض المناطق إلى لجوء السكان إلى قطع الأشجار لاستخدامها كوقود بديل، ما تسبب في إزالة مساحات شاسعة من الغابات في ولايات دارفور وكردفان والنيل الأزرق وسنار والجزيرة وحتى الخرطوم. وساهم النزاع في تدمير الموائل الطبيعية وتدهور التنوع البيولوجي، حيث انخفضت أعداد بعض الأنواع الحيوانية بنسبة تصل إلى 60% في المناطق المتأثرة بالحرب، مما يهدد بانقراضها.

يقدم السودان اليوم نموذجاً مأساوياً لكيفية تحوّل النزاعات المسلحة إلى كوارث بيئية متشابكة تهدد بتداعيات طويلة الأمد. فمع تصاعد الحرب، تتداخل آثار التغير المناخي مع الدمار الواسع الذي خلفته المعارك لتشكل ما يصفه الخبراء بـ"العاصفة المثالية" من التدهور البيئي وفقدان الموارد.

بيئة منهكة تحت نيران الحرب

الحرب الراهنة ألحقت أضراراً مباشرة وغير مباشرة بالبيئة، طالت كل قطاعات الحياة في البلاد. فقد تدهورت الأراضي الزراعية وتلوثت التربة والمياه، بينما دُمرت البنية التحتية الصناعية، وتوقفت شبكات الصرف الصحي، ما أدى إلى تفشي الأمراض وتفاقم التلوث. كما تسببت موجات النزوح الداخلي في ضغط هائل على الموارد الطبيعية، لتدخل البلاد في حلقة مفرغة من التدهور البيئي والإنساني. ويقول خبراء البيئة إن تفاعل الحرب مع هشاشة المناخ جعل السودان أكثر عرضة للكوارث، إذ يؤدي تدمير الغطاء النباتي إلى زيادة التصحر وتراجع إنتاج الغذاء، بينما تُفاقم الظواهر المناخية المتطرفة أضرار الصراع. ويقول مركز CEOs المختص في رصد وتوثيق الآثار البيئية للنزاعات المسلحة أن الصراع في السودان تسبب في أضرار بيئية جسيمة، مباشرة وغير مباشرة، أثرت على سكان المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. مشيراً إلى أن هذه الآثار شملت تزايد إزالة الغابات، وتدهور الزراعة، والتلوث الناجم عن تضرر البنية التحتية الصناعية والطاقة، وانقطاع التيار الكهربائي، وتدهور أنظمة الصحة والصرف الصحي.

ويوضح الخبير في السياحة منير خليل أن الغابة تعرضت لقطع جائر واسع خلال الحرب بسبب الحاجة الماسة للخطب، محذراً من أن تقييم الأثر البيئي يتطلب دراسة ميدانية دقيقة تشمل تعداد الأنواع وتحديد حجم الضرر، إذ إن أي حديث عن أثر بيئي دون بيانات ميدانية "يبقى نظرياً وغير مستند إلى حقائق علمية".

الحديقة النباتية... إرث علمي في مهب الدمار

لم تكن الحديقة النباتية بالخرطوم بمنأى عن آثار الحرب، إذ تحولت إلى منطقة خطرة خلال الاشتباكات التي شهدتها حي المقرن ومحيطه. وتعرضت مرافقها وبنيتها الأساسية للتدمير، فبدت الحديقة جرداء؛ كثير من مبانيها تحطم، وأحواضها تحولت إلى أطلال، والأشجار والنباتات إما احترقت أو ماتت من العطش والإهمال.

فالحديقة هي عبارة عن مستودع نباتي حيّ يضم أنواعاً نادرة من نباتات كردفان وجنوب السودان وأقاليم نائية أخرى، وما حلّ بها يعد مأساة بيئية وعلمية، إذ اندثرت واحدة من أهم الواحات الخضراء في قلب العاصمة. وتقول الدكتورة مروة طه لسلاميديا إن الحديقة النباتية كانت بمثابة بنك جيني فريد من نوعه، يضم مجموعة نادرة من النباتات المهددة بالانقراض، وإن تدميرها يمثل ضياعاً لا يعوض لموارد وراثية حيوية كانت تحمل في طياتها مفاتيح أبحاث مستقبلية مهمة في الطب والزراعة. وأضافت أن إعادة إحياء هذه الحديقة لم يعد مشروعاً ترفيهاً، بل ضرورة وطنية لحماية ما تبقى من التراث الطبيعي السوداني.

الطريق إلى التعافي البيئي

يقف السودان اليوم على مفترق طرق بيئي حرج. فالتحديات هائلة ومعقدة، لكنها ليست مستحيلة الحل. تؤكد التجارب الدولية أن التعافي البيئي بعد الحروب ممكن، لكنه يحتاج إلى إرادة سياسية قوية، وتمويل كافٍ، وتعاوناً دولياً فعالاً. ويرى الخبراء أن إشراك المجتمعات المحلية والخبرات الوطنية أمر أساسي لضمان نجاح أي خطة لإعادة البناء. فالتعامل مع ما حدث في السودان يجب ألا يكون باعتباره كارثة محلية فحسب، بل تحذيراً عالمياً من النتائج الكارثية لتفاعل الحروب مع البيئة. ما يحدث اليوم يمكن أن يكون نموذجاً للتعافي البيئي المبتكر إذا تضافرت الجهود، أو قد يصبح مثلاً على انهيار النظم البيئية تحت وطأة الصراعات والإهمال. الخيار ما زال متاحاً، لكن الوقت ليس في صالح البيئة؛ فكل يوم تأخير يعني مزيداً من الفقد، وارتفاعاً في كلفة الإصلاح.

**اكتشاف ثلاثة حقول من الألغام المضادة
للأفراد في منطقة غابة السنط بالخرطوم**

وقبل اندلاع الحرب، قدرت سلطات الغابات في السودان الخسائر السنوية في القطاع بنحو 500 مليون دولار جراء القطع الجائر للأشجار المستخدمة في الوقود، إلا أن الحرب فاقتت هذه الخسائر بسبب غياب البدائل وغلاء غاز الطبخ، ما وسّع أنشطة القطع الجائر وأدى إلى فقدان متسارع للغطاء النباتي.

وواجهت المناطق المحمية في السودان تهديدات متزايدة بسبب التدهور البيئي وتوسيع البنية التحتية وتغير المناخ والتعدي الزراعي والتلوث، إلا أن الحرب فاقتت هذه الضغوط وخلقت تحديات جديدة، إذ تحولت الأولويات الوطنية والموارد المالية بعيداً عن الحفاظ على البيئة، مما زاد من إجهاد النظم الإيكولوجية. كما فرض الصراع ضغوطاً

غابة السنط... رثة الخرطوم تختنق

لم تسلم غابة السنط في قلب الخرطوم من آثار الحرب، رغم كونها رمزاً للتنوع البيئي وملاذاً للكائنات البرية والطيور المهاجرة. لطالما كانت الغابة مثلاً لتوازن فريد بين الغطاء النباتي والحياة البرية، إذ تضم 87 نوعاً من الطيور، من بينها 50 نوعاً مهاجراً من المنطقة القطبية القديمة، و8 أنواع مهاجرة محلياً، و29 نوعاً مستقراً (مقيم)، وتشكل محطة أساسية في مسار الهجرة بين شرق إفريقيا وأوروبا.

لكن مع تصاعد النزاع، تعرضت الغابة لأضرار بالغة طالت غطائها النباتي، مما أثر سلباً على البيئة المحيطة وتسبب في تراجع الحياة البرية. هذا التدهور لا يهدد فقط حياة الطيور المهاجرة، بل يندرج باختلال التوازن البيئي في العاصمة.

في يوليو 2025، أعلن المركز القومي لمكافحة الألغام في السودان اكتشاف ثلاثة حقول من الألغام المضادة للأفراد في منطقة غابة السنط بالخرطوم. ووفقاً للواء خالد حمدان، مدير المركز، فإن هذه الألغام من النوع البلاستيكي شديد الخطورة، قابلة للانفجار بأقل من كيلوغرام من الضغط، وتحتوي على كمية ضئيلة من المعدن، مما يصعب اكتشافها. وأضاف أن وجود مثل هذه الألغام يمثل كارثة بيئية حقيقية تهدد واحداً من أهم النظم البيئية في السودان. ويؤكد خبراء أن تأثير الألغام يتجاوز الجانب الإنساني ليشمل تدميراً للتربة والنباتات والنظم البيئية، مما يعطل إعادة تأهيل الغابة ويهدد التنوع البيولوجي.

وتقول الدكتورة مروة طه، أستاذة الموارد الطبيعية بجامعة بحري سابقاً، إن غابة السنط توفر توازناً بيئياً مهماً عبر تظليل النهر وتثبيت التربة وحمايتها من التعرية. وترى أن تدهورها يضاعف الضغط على النظام البيئي ويهدد الطيور المهاجرة والمقيمة مثل أبو قردان ومالك الحزين والبط البري، إذ تعتمد هذه الأنواع على الأشجار للراحة والتكاثر.

وأضافت أن انهيار الغابة بسبب الحرب والقطع الجائر أدى إلى فقدان الموائل الطبيعية وتقلص محطات التوقف للطيور المهاجرة، ما يقلل معدلات بقائها ويحدث اختلالاً في مسارات الهجرة عبر القارات.

إستمرار الحرب يعمق الإنقسامات ومطالبات بإعلاء صوت المثقفين



كتب: حسين سعد

تم نشره بتاريخ 26 سبتمبر 2025

ويؤسس لمجتمع أكثر عدلاً وتسامحاً، وأشار أستاذ العلوم السياسية، إلى أن كل الصراعات الفكرية المعلنة - من الدين والدولة، إلى العروبة والأفريقية - ما هي إلا انعكاس لمصالح اقتصادية وسياسية لفئات محددة، مؤكداً أن الحل يكمن في تحقيق العدالة الشاملة: الاقتصادية، السياسية، والثقافية، على نحو يضمن فرصاً متكافئة لجميع المواطنين..

من جانبه، حذر المتخصص في قضايا السلام وفض النزاعات الدكتور عباس التجاني، حذر من خطورة هيمنة الخطاب العسكري وتراجع دور المثقف والمفكر في صناعة الوعي، مشيراً إلى أن غياب التفكير النقدي في التعليم وهيمنة العسكرية على السياسة والإعلام أسهما في اتساع خطاب الكراهية، إلى درجة تهدد بتكرار تجربة رواندا في السودان إذا لم يتم وقفه، ودعا إلى وقف الحرب فوراً وإعلاء صوت المثقفين والمفكرين كخطوة أساسية لمواجهة خطاب الكراهية والعنصرية، ولبناء مشروع وطني جامع يعيد للسودانيين ثقتهم في الدولة بعيداً عن الانتماءات القبلية والطائفية. ومن المنتظر أن تقوم صحيفة مدنية نيوز بنشر التقرير في حلقات.

شدد أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم الدكتور الفاتح تبار على ضرورة وقف الحرب الدائرة في السودان فوراً، باعتبارها المدخل الوحيد لحماية المجتمع من مزيد من الانهيار الإنساني والاجتماعي. وقال أن استمرار النزاع لا يهدد حاضراً البلاد فحسب، بل يرهق مستقبل الأجيال القادمة ويعمق الانقسامات، وطالب الاستاذ الجامعي في حديثه مع (مجلة قضايا فكرية) في عددها الرابع الصادر مؤخراً بعنوان (من سطوة السلاح إلى قوة الكلمة هل يمنح الفكر للسودان فرصة للنجاة من دورته الدموية) طالب بإعلاء صوت المثقفين والمفكرين في هذه المرحلة المفصلية، باعتبارهم القادرين على طرح البدائل ورسم رؤى جامعة تقوم على قيم التعايش والمواطنة، بعيداً عن الاستقطاب الحاد والخطابات المتطرفة، كما حذر في التقرير من خطورة تصاعد خطاب الكراهية والعنصرية، الذي بات وقوداً لتأجيج الحرب، مشدداً على أن مكافحته تتطلب دوراً أكبر من النخب الفكرية والثقافية، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، في نشر الوعي وتعزيز ثقافة السلام، وقال أن بناء السودان على أسس جديدة مرهون بوقف الحرب، وإطلاق حوار وطني واسع يقوده أصحاب الفكر والرأي، ويضع حداً للانقسام،



مجلة شهرية تصدر عن مركز سلاميديا
حقوق النشر محفوظة @ SALAAMEDIA 2025